أثر سمعة شركة المراجعة على العلاقة بين محتوى فقرة أمور المراجعة الرئيسية و خطر انهيار أسعار الأسهم دراسة تطبيقية

Impact of the Audit Company's Reputation on the Relationship Between Content of Key Audit Matters and Stock Price Crash Risk: An Empirical Study

د / علاء الدين توفيق إبراهيم ضيف

أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة طنطا
alaa.deef@yahoo.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة
كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد العاشر . العدد السابع عشر- الجزء الأول
يناير 2024م
رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

ملخص البحث

يهدف البحث إلى اختبار العلاقة بين محتوى فقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة وخطر انهيار أسعار الأسهم في ضوء سمعة شركة المراجعة كمتغير معدل لهذه العلاقة. ولتحقيق هدف البحث قام الباحث بالاعتماد على مفهوم كل من نظرية أصحاب المصلحة ونظرية الإشارة، لتطوير إطار للتنبؤ بأثر سمعة شركة المراجعة على العلاقة بين محتوى فقرة الأمور الرئيسية بتقرير المراجعة وخطرانهيارأسعارالأسهم، ثم اختبار الإطار المقترح على تقارير المراجعة لعدد (119) شركة من الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودي، خلال الفترة الزمنية من سنة 2017 إلى سنة 2022. ولقد تم تصميم الدراسة التطبيقية للبحث على خطوتين رئيسيتين. حيث تمثلت الخطوة الأولى في استخدام أسلوب تحليل المحتوى بهدف التعرف على طبيعة المعلومات التي يقوم المراجع ،بناء على حكمه المهنى، بالإبلاغ عنها بفقرة الأمورالرئيسية. بينما تضمنت الخطوة الثانية تصميم وتنفيذ الاختبارات الإحصائية لفروض البحث.

ولقد ساهمت الدراسة التطبيقية للبحث في توفير أدلة عملية يمكن بلورتها فى ثلاث نتائج. حيث تتمثل النتيجة الأولى في وجود فروق معنوية بين القطاعات الاقتصادية، وكذلك بين الشركات داخل كل قطاع على حدة، من حيث طبيعة ونطاق معلومات الموضوعات المحاسبية التي يقوم المراجع ، بناء على حكمه المهنى، بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة ، والممثلة في ثلاثة أنواع من المعلومات وهى معلومات عن الأصول المالية ومعلومات عن الأصول غير المالية ومعلومات عن الإيرادات. بينما تتمثل النتيجة الثانية في وجود علاقة طردية ومعنوية بين خطر انهيار أسعار الأسهم ونطاق معلومات الموضوعات المحاسبية،التي يقوم المراجع ، بناء على حكمه المهنى، بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية، ممثلة في نطاق كل من معلومات الأصول المالية ومعلومات الأصول غير المالية ومعلومات الإيرادات. بينما لا توجد علاقة بين خطر انهيارأسعارالأسهم ونطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية، التي يقوم المراجع بناء على حكمه المهنى، بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية، ممثلة في نطاق إجراءات مراجعة كل من معلومات الأصول المالية ومعلومات الأصول غير المالية ومعلومات الإيرادات. وأخيراً تتمثل النتيجة الثالثة في وجود تأثير معنوي لسمعة شركة المراجعة على تعديل العلاقة بين نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية ،التي يقوم المراجع بناء على حكمه المهنى، بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار الأسهم. بينما لا يوجد تأثير لسمعة شركة المراجعة على تعديل العلاقة بين نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية ،التي يقوم المراجع بناء على حكمه المهنى، بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار الأسهم وذلك بصرف النظر عن طبيعة تلك المعلومات . مما يقدم دليلاً عملياً على أن سمعة شركة المراجعة لها تأثير جوهرى في الحد من الآثار السلبية لمعلومات الموضوعات المحاسبية ،التي يقوم المراجع بناء على حكمه المهنى ، بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية على خطرأنهيارأسعار أسهم الشركات. إذ يكون لشركات المراجعة ذات السمعة العالية تأثير جوهرى في الحد من تلك الآثار السلبية لمعلومات الموضوعات المحاسبية التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية، وذلك من خلال تحسين الثقة في إجراءات مراجعة تلك المعلومات، ومن ثم تعزيز جودة المراجعة المدركة من قبل المتعاملين بالأسواق المالية ، وكذلك تحسين قدرتهم على تقييمات حالات عدم التأكد تجاه التدفقات النقدية المستقبلية للشركة والمخاطر المحيطة بها.

وبدمج النتائج الثلاثة السابقة معاً، يمكن استخلاص نتيجة عامة للبحث مؤداها وجود علاقة طردية ومعنوية بين نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية،التي يقوم المراجع بناء على حكمه المهنى، بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات وذلك بصرف النظر عن طبيعة تلك المعلومات، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابى و معنوى لسمعة شركة المراجعة على تعديل هذه العلاقة ، ومن ثم الحد من خطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودى.

الكلمات الدلالية: فقرة الأمور الرئيسية، خطر انهيار أسعار الأسهم، سمعة شركة المراجعة.

Abstract

The study examines the impact of the audit company's reputation on the relationship between the content of the key audit matters (KAMs) and stock price crash risk. Using stakeholder theory and signaling theory, the study develops a framework for defining, analyzing, and forecasting the impact of the audit company's reputation on the relationship between the content of the KAMs and stock price crash risk. The data were gathered from 119 companies listed on the Saudi Stock Exchange over a six-year period (2017-2022). There were two major steps in the empirical study. The first step is to use the content analysis approach to identify the nature and the extent of the KAMs information. The second step involved developing and implementing statistical tests to test the study hypotheses.

There were three findings in that study. First, there are significant differences between the economic sectors in the nature and scope of the accounting topics information in KAMs, including information on financial assets, information on non-financial assets, and information on revenue. Second, there is a significant positive relationship between stock price crash risk and the extent of accounting topics information in KAMs. But there is no relationship between stock price crash risk and the extent of audit procedures of the accounting topics information in KAMs. Thirdly, there is a significant impact of the audit firm's reputation on the relationship between the risk of a stock market crash and the extent of information on accounting matters in the KAMs.

Generally, the study provides evidence that there is a positive relationship between the stock market crash and the extent of accounting topics information in KAMs, regardless of its nature. In addition, there is a significant positive impact for the audit company's reputation on the relationship between the stock market crash and the extent of accounting topics information in KAMs.

Keywords: key audit matters, Stock price crash risk, Audit company's reputation

1 مقدمة

نشأت مهنة المراجعة نتيجة حاجة المجتمع إليها، ولهذا شهدت المهنة تطورات عديدة مع تطور تلك الحاجات. ويمثل تقريرالمراجعة المنتج النهائي الذى يعبر فيه المراجع عن رأيه المهنى المستقل تجاه صدق وعدالة القوائم المالية ، مما يعزز إمكانية اعتماد المستثمرين وغيرهم من الأطراف ذات المصلحة على المعلومات المفصح عنها بتلك القوائم في اتخاذ قراراتهم بكفاءة وفعالية. وخلال العقود القليلة الماضية ، أدت الإنهيارات بالأسواق المالية والفضائح المالية للعديد من الشركات العالمية مثل Enron, WorldCom, Rank Xerox، إلى تشكيك الهيئات المنظمة للأسواق المالية والمستثمرين وغيرهم من الأطراف ذات المصلحة في القيمة المعلوماتية Informative value لتقرير المراجعة، مما أدى إلى اهتزاز ثقة الأطراف ذات المصلحة بمهنة المراجعة. كذلك أظهرت العديد من الدراسات بأدبيات المراجعة اتساع فجوة التوقعات في المراجعة (Bedeir, 2023; Spaargaren et al.,2022; Zhai et al., 2021; Sawangjan and Muttanachai,2020). وفى هذا السياق تعرض تقريرالمراجعة التقليدي إلى العديد من الانتقادات وإثارة الشكوك تجاه جودة مراجعة القوائم المالية ، مما أدى إلى تزايد الطلب من قبل الأطراف ذات المصلحة، على ضرورة تطوير محتوى وشكل تقرير المراجعة، مما دعا الباحثون والتنظيمات المهنية في مجال المراجعة ،على حد السواء، إلى البحث عن آليات تطوير المحتوى المعلوماتى لتقرير المراجعة لتعزيز القيمة المعلوماتية له من ناحية ، وجودة المراجعة المدركة من قبل الأطراف ذات المصلحة من ناحية أخرى. وتبلورت جهود الباحثين والتنظيمات المهنية في تغير شكل ومحتوى تقرير المراجعة، وذلك بإضافة فقرة جديدة به ليقوم المراجع من خلالها بالإبلاغ ، بناءً على حكمه المهنى ، عن الأمور الرئيسية المرتبطة بمراجعة القوائم المالية[1].

2 طبيعة المشكلة

اتجهت الهيئات المهنية إلى البحث عن كيفية تطوير محتوى وشكل تقرير المراجعة التقليدي بهدف تحسين الإفصاح والشفافية للقوائم المالية للشركات، ومن ثم دعم الأطراف ذات المصلحة في اتخاذ القرارات المرتبطة بها بكفاءة وفعالية (Klevak et al., 2023; Grosu et al., 2020). فعلى سبيل المثال أوصى مجلس التقرير المالي Financial Reporting Council ، في دراسة سنة 2011 ، بأهمية إدخال تغييرات على معاييرمراجعة القوائم المالية وتحسين تقريرالمراجعة التقليدى (Elmarzouky et al., 2022). وفى سنة 2013، الزم مجلس التقريرالمالي المراجعين بالإبلاغ في تقرير المراجعة عن المخاطر الرئيسية المرتبطة بمراجعة القوائم المالية للشركات المسجلة في بورصة لندن وكيفية معالجتها. كذلك فى سنة 2015، أصدر المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB) ، معيار المراجعة الدولى "701" ، بهدف زيادة الشفافية في تقرير المراجعة ومن ثم تحسين جودة الاتصال Communication quality والقيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة. إذ يتطلب معيار المراجعة

[1]- أظهرت أدبيات المراجعة العديد من المرادفات لمصطلح "أمورالمراجعة الرئيسية" ، مثل أمور المراجعة الهامة وأمور المراجعة الحاسمة. وعلى الرغم من تعدد هذه المرادفات ، إلا أن الباحثين يتفقون فيما بينهم من حيث المقصود بهذا المصطلح وهو قيام المراجع بالابلاغ في فقرة مستقلة بتقرير المراجعة عن الجوانب المهمة المرتبطة بمراجعة القوائم المالية ، ومجالات التحريف الجوهري، وكذلك الأحكام المهنية ، التي تنطوي على تقديرات شخصية للإدارة العليا للشركة محل المراجعة، بما في ذلك التقديرات المحاسبية التي تنطوى على مستوى عال من حالات عدم التأكد عند إتخاذ قراراتها المرتبطة بعملية التقرير المالى.

الدولى "701" ، من المراجع الإبلاغ عن الأمور الرئيسية المرتبطة بمراجعة القوائم المالية. بالإضافة إلى مجالات التحريف الجوهري أو المخاطر الجوهرية التي يتم تحديدها طبقاً لمعيار المراجعة الدولى "315"، وكذلك الأحكام المهنية للمراجع ذات العلاقة بالمجالات الواردة في القوائم المالية، والتي تنطوي على تقديرات شخصية للإدارة العليا للشركة محل المراجعة، بما في ذلك التقديرات المحاسبية التي تنطوى على مستوى عال من حالات عدم التأكد. على أن يوضح المراجع كل أمر رئيسى في قسم مستقل، وذلك باستخدام عنوان فرعي مناسب في تقرير المراجعة تحت عنوان "الأمور الرئيسة للمراجعة" ، مع الإشارة إلى الافصاحات ذات العلاقة، إن وجدت، في القوائم المالية. كذلك يجب على المراجع الإبلاغ عن السبب وراء اعتبار الأمر أحد الأمور التي لها الأهمية البالغة فى مراجعة القوائم المالية، والكيفية التي تم بها التعامل مع الأمر عند مراجعة القوائم المالية (معيار المراجعة الدولى "701"). ومن ثم تمثل فقرة الأمور الرئيسية أحد المداخل الجوهرية لتعزيز جودة تقرير المراجعة ، حيث إنها تمثل وسيلة إعلامية للمستثمرين تجاه عناصر القوائم المالية الأكثر أهمية والمجالات التي ترتفع فيها مخاطرالأخطاء الجوهرية أثناء مراجعة تلك القوائم. ومن ثم تساعد فقرة الأمور الرئيسية على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة والحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، كإحدى مخاطر المعلومات بالأسواق المالية، مما ينعكس بأثره الايجابى على كل من حجم تداول الأسهم وأسعارها ومن ثم تحسين كفاءة الأسواق المالية (Chrityakierne, 2023; Lotfi et al.,2022; Zhai,2021; Sawangjan and Muttanachai,2020).

وفى هذا الصدد ، شهدت أدبيات المراجعة العديد من المحاولات من قبل الباحثين لدراسة وتحليل محتوى فقرة الأمورالرئيسية في تقريرالمراجعة، بالإضافة إلى اختبار مردود محتوى تلك الفقرة على الأسواق المالية. ويمكن تبويب هذه المحاولات إلى مجموعتين من الدراسات. حيث تضمنت المجموعة الأولى الدراسات التي تناولت تحليل محتوى فقرة الأمور الرئيسية ومردودها على تعزيز القيمة الإعلامية لتقريرالمراجعة. ولقد أظهرت هذه الدراسات وجود فروق في طبيعة المعلومات التي يتم الإبلاغ عنها في فقرة الأمور الرئيسية بتقرير المراجعة، بالإضافة إلى تقديم أدلة مختلطة لأثر محتوى فقرة الأمور الرئيسية على تعزيز الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية. حيث قدمت بعض الدراسات أدلة عملية تشير إلى وجود قيمة إعلامية لفقرة الأمور الرئيسية، مما أدى إلى تعزيز الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية للشركات، ومن ثم الحد من فجوة التوقعات في المراجعة (منها على سبيل المثال دراسة كل من رمضان (2021) ، بخيت (2017) ؛ Yoga and Agung(2021); Abu et al.(2021); Li (2020)). وعلى العكس من ذلك أظهرت مجموعة أخرى من الدراسات أدلة عملية تشير إلى أن محتوى فقرة الأمورالرئيسية لايؤثرعلى مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية للشركات(منها على سبيل المثال دراسة كل من Lau (2021); Segal(2019). بينما تضمنت المجموعة الثانية الدراسات التي استهدفت اختبار أثر المحتوى المعلوماتى لفقرة الأمور الرئيسية على الأسواق المالية. ولقد أظهرت نتائج هذه الدراسات أدلة عملية مختلطة تجاه مردود محتوى فقرة الأمورالرئيسية على الأسواق المالية. حيث قدمت مجموعة من الدراسات أدلة عملية على عدم وجود مردود لمحتوى فقرة الأمور الرئيسية على الأسواق المالية ممثلة في كل من أسعار الأسهم وحجم التداول عليها (منها على سبيل المثال دراسة كل من Lennox et al. (2022); Carlson (2021); Bedard et al. (2018)). وعلى العكس من ذلك قدمت مجموعة أخرى من الدراسات أدلة عملية تشير إلى أن أسعار الأسهم تتأثر بكل من طبيعة ونطاق معلومات فقرة الأمورالرئيسية (منها على سبيل المثال دراسة كل من Hoang et al.(2022); Almulla and Bradbury (2022); Coram and Wang (2021)).

ومما هو جدير بالذكر، أن محتوى فقرة الأمور الرئيسية يتبلور في ثلاثة محاور رئيسية وهى السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاح، بالإضافة الى الأمور ذات العلاقة مثل التأثير المحتمل على القوائم المالية بسبب المخاطر الرئيسية وحالات عدم التأكد و إجراءات المراجعة المرتبطة بكل محور من هذه المحاور على حدة (معيار المراجعة الدولى "701"؛ معيار المراجعة الدولى "260"). ومن ثم يمكن تقسيم محتوى المعلومات التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية إلى مجموعتين من المعلومات. حيث تتضمن المجموعة الأولى معلومات عن موضوعات محاسبية مهمة مرتبطة بقياس والتقريرعن عناصر القوائم المالية مثل سياسة الاعتراف بالإيرادات. بينما تتضمن المجموعة الثانية إجراءات المراجعة المرتبطة بكل موضوع من الموضوعات المحاسبية المهمة التي قام المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية. وفي حدود معرفة الباحث ، يوجد ثلاث فجوات بحثية في الدراسات السابقة التي تناولت تحليل محتوى فقرة الأمور الرئيسية وإختبار مردودها على الأسواق المالية. الفجوة البحثية الأولى تتعلق بالدراسات التي استهدفت تحليل محتوى فقرة الأمور الرئيسية. حيث اهتمت هذه الدراسات بالتعرف على وتحليل نطاق وطبيعة الموضوعات المحاسبية ،فقط، التي يتم الإبلاغ عنها بهذه الفقرة، دون الأخذ في الاعتبار تحليل نطاق وطبيعة إجراءات مراجعة هذه الموضوعات والتي تنعكس على جودة المراجعة المدرجة من قبل الأطراف ذات المصلحة. بينما تتعلق الفجوة البحثية الثانية بالدراسات التي استهدفت اختبار أثر محتوى فقرة الأمور الرئيسية على الأسواق المالية. إذ اعتمد الباحثون في معظم هذه الدراسات على استخدام نطاق المعلومات التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية ، دون الأخذ في الاعتبار أثر طبيعة تلك المعلومات أو أهميتها النسبية، على أسعار الأسهم أو حجم تداولها بالأسواق المالية. وأخيراً تتعلق الفجوة البحثية الثالثة بندرة الدراسات التي اهتمت بدراسة أثر خصائص شركة المراجعة على طبيعة ونطاق محتوى فقرة الأمور الرئيسية والتي تؤثر على القيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة، ومن ثم على انعكاسها على قرارات الأطراف المتعاملة بالأسواق المالية. وفى هذا السياق ، تتبلور مشكلة البحث ، في محاولة سد بعض تلك الفجوات البحثية ، وذلك من خلال الحصول على أدلة عملية للإجابة على التساؤلات البحثية التالية: -

- ماهى طبيعة المعلومات التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة؟،
- هل يوجد مردود لمحتوى فقرة الأمور الرئيسية على خطر انهيار أسعار الأسهم؟ ، وإذا كانت الإجابة بنعم ، فهل تتساوى المعلومات التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية ، فيما بينها من حيث الوزن النسبى ، في التأثير على خطر انهيار أسعار الأسهم، أم يختلف التأثير على خطر انهيار أسعار الأسهم باختلاف طبيعة تلك المعلومات؟،
- هل يوجد أثر لسمعة شركة المراجعة على تعديل العلاقة بين محتوى فقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار الأسهم؟.

3 هدف البحث

يهدف البحث إلى استخدام مفهوم كل من نظرية أصحاب المصلحة ونظرية الإشارة في تطوير إطار للتنبؤ بمردود محتوى فقرة الأمور الرئيسية على خطر انهيار أسعار الأسهم في ضوء سمعة شركة المراجعة كمتغير معدل لهذه العلاقة ، ثم اختبار الإطار المقترح على الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودى.

4 منهج البحث

سوف يستخدم الباحث كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي ، بهدف اختبار أثر سمعة شركة المراجعة على العلاقة بين المحتوى المعلوماتى لفقرة الأمورالرئيسية و خطر انهيار أسعار الأسهم. حيث يتم الاعتماد على المنهج الاستقرائى في استقراء محتوى فقرة الأمور الرئيسية بتقرير المراجعة للشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودى خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، وذلك باستخدام أسلوب تحليل المحتوى كأداة بحث ، بالإضافة إلى جمع البيانات الأخرى اللازمة لاختبار فرضى البحث. بينما يتم الاعتماد على المنهج الاستنباطى في اشتقاق وصياغة فرضى البحث لاختبار أثر سمعة شركة المراجعة على العلاقة بين المحتوى المعلوماتى لفقرة الأمورالرئيسية وخطر انهيار أسعار الأسهم.

5 أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في تناوله قضية بحثية معاصرة على المستويين العلمي والعملي. فمن الناحية العملية، ساهم البحث في تقديم دليل عملى على وجود أثر إيجابى لسمعة شركة المراجعة على تعديل العلاقة بين محتوى فقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعارالأسهم، ومن ثم حماية مصالح المستثمرين وتعزيز استقرار سوق رأس المال. بالإضافة إلى توفير دليل عملى على أثر معيار المراجعة الدولى "701" على تعزيز القيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة، من منظور المستثمرين بسوق الأسهم السعودى،مقاساً بخطر انهيارأسعارالاسهم. أما من الناحية العلمية، وفى حدود معرفة الباحث، توجد ندرة فى الدراسات التى تناولت اختبار العلاقة بين طبيعة محتوى فقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار الأسهم ، بالإضافة إلى ندرة الدراسات التي تناولت أثر سمعة شركة المراجعة على خطر انهيار أسعار الأسهم. وفى هذا السياق يمثل البحث ، امتداداً للدراسات السابقة بأدبيات المراجعة المرتبطة بمردود محتوى فقرة الأمور الرئيسية على خطر انهيار أسعار الأسهم من ناحية،وكذلك امتداد للدراسات السابقة بأدبيات المراجعة المرتبطة بأثر خصائص شركة المراجعة على خطر انهيار أسعار الأسهم. حيث قدم البحث دليلاً عملياً على أثر سمعة شركة المراجعة على تعديل العلاقة بين طبيعة محتوى فقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعارالأسهم في سوق الأسهم السعودى.

6 حدود البحث

تتمثل حدود البحث فيما يلى :

- تبنت المملكة العربية السعودية ،في سنة 2017، تطبيق معايير المراجعة الدولية، ومن ثم فإن الاعتماد في هذا البحث سيكون بشكل أساسي على معيار المراجعة الدولي "701"، ولن يتم التعرض إلى معايير المراجعة الدولية الأخرى المرتبطة بتعديل تقرير المراجعة، أو المعاييرغير الدولية المرتبطة بتعديل تقرير المراجعة.
- يهدف البحث إلى اختبار العلاقة بين محتوى فقرة الأمورالرئيسية وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات غير المالية المدرجة بسوق الأسهم السعودى، ومن ثم يخرج عن نطاق البحث أي تعديلات أخرى على تقرير المراجعة.
- يهدف البحث إلى اختبار أثر سمعة شركة المراجعة على العلاقة بين محتوى فقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأسهم السعودى، دون غيرها من الشركات المالية. حيث إن إعداد ومراجعة التقارير المالية للشركات المالية يخضع إلى المعاييرالدولية، بالإضافة إلى ضوابط أخرى.
-

7 تنظيم البحث

قام الباحث بتنظيم الجزء المتبقى من البحث في أربعة أقسام، حيث تناول القسم الثامن منه عرض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بطبيعة مشكلة وهدف البحث. كذلك تضمن القسم التاسع عرض الإطار النظري واشتقاق وصياغة فرضى البحث. بينما تم عرض كيفية تصميم وتنفيذ وعرض نتائج الدراسة التطبيقية للبحث في القسم العاشر. وأخيراً تناول القسم الحادى عشرعرض نتائج وتوصيات البحث ومقترحات الدراسات المستقبلية المرتبطة بموضوع البحث.

8 الدراسات السابقة

يتطلب معيارالمراجعة الدولى "701"، أن يقوم المراجع بالإبلاغ، بحسب حكمه المهنى، في تقرير المراجعة في فقرة مستقلة عن الأمور الرئيسية المرتبطة بمراجعة القوائم المالية، وذلك بهدف توفير المزيد من الشفافية عن عملية المراجعة التي تم تنفيذها، ومن ثم تعزيز قيمة الاتصال في تقرير المراجعة وتحسين قدرة مستخدميه على فهم الشركة محل المراجعة ومجالات التقديرات الشخصية والأحكام المهنية التي تتبعها الإدارة العليا للشركة في اتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالى. ومن ثم يقصد بأمور المراجعة الرئيسية " تلك الأمور التي كانت لها، بحسب الحكم المهني للمراجع، الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية (معيار المراجعة الدولى ، 701) ". ويحدد الملحق رقم " ٢" من معيار المراجعة الدولى "260" ، مجالات الأمور الرئيسية في كل من السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات ، بالإضافة إلى الأمور ذات العلاقة مثل التأثير المحتمل على القوائم المالية بسبب المخاطر الرئيسية وحالات عدم التأكد. وعند تحديد طبيعة تلك الأمور الرئيسية ، يجب على المراجع أن يأخذ في الاعتبار (معيار المراجعة الدولى ، 701) كل مما يلى:

- المجالات التي يرتفع فيها خطر التحريف الجوهري أو المخاطر المهمة وفق معيار المراجعة الدولى "315" ،
- الاحكام المهنية المهمة للمراجع ، فيما يتعلق بعناصر القوائم المالية والتي انطوت على حالات عدم التأكد والإجتهادات المهمة من جانب إدارة الشركة محل المراجعة،
- تأثيرالأحداث أو المعاملات المهمة المترتبة على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.

وفى هذا السياق ، تناولت مجموعة من الدراست بأدبيات المراجعة، تحليل وإختبارالآثار الاقتصادية المرتبطة بإصدار معيار المراجعة الدولى "701". هذه الدراسات يمكن تبويبها في ثلاث اتجاهات (Zhi and Kang, 2021). الاتجاه الأول يتضمن الدراسات التي استهدفت إختبارأثر فقرة الأمور الرئيسية على جودة المراجعة ومسؤولية المراجع وأتعاب المراجعة وغيرها من الجوانب المرتبطة بممارسة مهنة المراجعة. بينما يتضمن الاتجاه الثانى الدراسات التي اهتمت بدراسة وتحليل محتوى فقرة الأمور الرئيسية ومردوده على قرارات المستثمرين وأسواق المال. وأخيراً تضمن الاتجاه الثالث الدراسات التي تناولت اختبار أثر فقرة الأمور الرئيسية على سلوك الإدارة العليا عند اتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالى، ومن ثم على جودة القوائم المالية.

وإتساقاً مع طبيعة مشكلة وهدف البحث، تم جمع وتحليل مجموعة من الدراسات السابقة، وفق الاعتبارات التالية :

- أن تكون الدراسة تجريبية ، دون الأخذ في الاعتبار الأنواع الأخرى من الدراسات مثل دراسات الحالة أو الدراسات التي اعتمدت على الإستقصاء أو باستخدام التجربة المعملية، كوسيلة لجمع بيانات إختبار فروضها.

- أن تبدأ الفترة الزمنية للدراسة التجريبية بعد تاريخ تطبيق معيار المراجعة الدولى "701"،
- أن تهدف الدراسة ،فقط، إلى تحليل محتوى فقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة و/أو اختبار أثر محتواها على كل من تعزيز القيمة الإعلامية لتقرير المراجعة وردود أفعال المستثمرين بسوق المال.

وفقا للاعتبارات السابقة ، تم تبويب الدراسات السابقة المرتبطة بطبيعة مشكلة وهدف البحث في مجموعتين رئيسيتين من الدراسات. حيث تتضمن المجموعة الأولى الدراسات التي تناولت تحليل محتوى فقرة الأمور الرئيسية بتقرير المراجعة ، بالإضافة إلى اختبار مردود محتواها على تعزيز القيمة الإعلامية لتقرير المراجعة. بينما تضمنت المجموعة الثانية الدراسات التي تناولت اختبار أثر محتوى فقرة الأمور الرئيسية على ردود أفعال المستثمرين بالأسواق المالية.

1/8 دراسات تحليل محتوى فقرة الأمور الرئيسية ومردودها على تعزيز القيمة الإعلامية لتقرير المراجعة

تمثل مهنة المراجعة الخارجية ، في ضوء إطار نظرية أصحاب المصلحة، إحدى الآليات الممكنة للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة العليا للشركة والأطراف ذات المصلحة، إذ يقوم المراجع بالوفاء بهذه المهمة من خلال إصدار تقرير المراجعة كأداة اتصال بين المراجع والأطراف ذات المصلحة. إلا أنه على الرغم من ذلك، قدمت العديد من الدراسات بأدبيات المراجعة أدلة عملية على وجود ما يسمى بفجوة التوقعات في المراجعة. حيث يرى أصحاب المصلحة أن تقرير المراجعة لا يقدم لهم معلومات كافية عن الشركة محل المراجعة، بالإضافة إلى انخفاض القيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة في شكله التقليدي ، مما دفع تلك الأطراف إلى المناداة بضرورة تطوير محتوى وشكل تقرير المراجعة التقليدي(عبد العال ، 2020). وفى هذ ا السياق، بذلت التنظيمات المهنية جهوداً كبيرة لتطويرتقرير المراجعة، من حيث الشكل والمحتوى. ولعل أهم التحديثات التي أدخلت على تقرير المراجعة في شكله التقليدى ، قيام المراجع بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية بفقرة مستقلة في تقرير المراجعة ، مما قد يحقق العديد من الآثار الإيجابية المتوقعة (Bedard et al., 2018; Fayad et al.,2019) ، منها على سبيل المثال:

- تسليط الضوء على أمور المراجعة الأكثر أهمية ، مما يؤدى إلى تحسين جودة المراجعة المدركة من جانب مستخدمى التقارير المالية، ومن ثم تعزيز الثقة في مهنة المراجعة ،
- جذب انتباه المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة إلى بعض بنود القوائم المالية، والتي خضعت لتقدير شخصى هام من قبل إدارة الشركة محل المراجعة، واهتمام من قبل المراجع، مما يساهم في صقل فهم المستثمرين وغيرهم من الأطراف ذات المصلحة للقوائم المالية ونتائج عملية المراجعة،
- زيادة مستويات الشك المهني لدي المراجع ، مما ينعكس بأثره الإيجابى على جودة مراجعة القوائم المالية.

وفي هذا الصدد تناولت مجموع من الدراسات بأدبيات المراجعة تحليل محتوى فقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة، بهدف التعرف على طبيعة المعلومات التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بتلك الفقرة، واختبارأثرها على تعزيز الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية للشركات. ومن الممكن تبويب هذه الدراسات إلى مجموعتين من الدراسات حيث تضمنت المجموعة الأولى الدراسات التي استهدفت تحليل طبيعة ونطاق المعلومات التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية. بينما تضمنت

المجموعة الثانية الدراسات التي تناولت اختبار أثر تطبيق معيار المراجعة "701" على تحسين جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية للشركات.

1/1/8 محتوى فقرة الأمور الرئيسية

استخدم مجموعة من الباحثين أسلوب تحليل المحتوى، كأداة بحث بهدف استقراء وتحليل طبيعة المعلومات التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها إلى الأطراف ذات المصلحة من خلال فقرة الأمور الرئيسية بتقرير المراجعة. فعلى سبيل المثال ، قدمت دراسة كل من Li (2020) ; Kitiwong and Sarapaivanich (2020); Ciger et al.(2019); Ahmet (2021) ، أدلة عملية على أن فقرة الأمور الرئيسية تتضمن معلومات عن كل من الإيرادات وأرصدة العملاء والأرصدة المدينة الأخرى والمخزون والأصول غير الملموسة والاحتياطات ومخصص الديون المشكوك فيها،والتدهور في قيمة الأصول غير المالية. بينما أظهرت دراسة Ecim et al.(2023) أن فقرة الأمور الرئيسية تتضمن معلومات عن اندماج الاعمال والشهرة وقياس وإثبات التدهور في قيمة الأصول غير المالية. وأضافت دراسة Kitiwong and Sarapaivanich (2020) ،أن فقرة الأمور الرئيسية، تتضمن معلومات عن عمليات الاستحواذ التي قامت بها الشركة محل المراجعة. كما أضافت دراسة Venturini et al.(2022)، أن فقرة الأمور الرئيسية تتضمن معلومات عن التزامات الشركة مثل الالتزامات المحتملة ومنافع الموظفين بالإضافة إلى معلومات عن الجوانب الرقابية مثل معلومات عن الأطراف ذات العلاقة وإدارة السيولة النقدية بالشركة محل المراجعة. كذلك قدمت دراسة Smith (2023) دليلاً عملياً على أن الأصول الأخرى غير الملموسة والاعتراف بالايرادات وضرائب الدخل تمثل على التوالي35% ، 19% ، 15% من مجموع الموضوعات المحاسبية التي يتم الابلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية. كما قدمت دراسة Zhi and Kang (2021) نتيجة مشابهة لدراسة Smith (2023).

ويتضح مما سبق ، أن النتيجة العامة التي يمكن استخلاصها من نتائج الدراسات السابقة تتمثل في وجود فروق في طبيعة المعلومات التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة، وهذه النتيجة تؤكد على أن تحديد طبيعة تلك الأمور يرجع إلى الحكم المهني للمراجع والذي يرتبط إلى حد ما بسمعة شركة المراجعة. فكلما ارتفعت سمعة شركة المراجعة كلما صقل الحكم المهني للمراجعين المنتسبين لها، مما ينعكس بأثره الإيجابي على طبيعة ونطاق معلومات فقرة الأمور الرئيسية بتقرير المراجعة ومن ثم تعزيز القيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة.

2/1/8 محتوى فقرة الأمور الرئيسية وتعزيز الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية

استهدفت مجموعة من الدراسات اختبار أثر محتوى فقرة الأمور الرئيسية على تعزيز الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية للشركات. حيث اهتمت مجموعة من الباحثين بتحليل واختبار ماذا كانت المعلومات التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية، تضيف قيمة للمستثمرين وغيرهم من الأطراف ذات المصلحة بالشركة محل المراجعة، ومن ثم تعزيز القيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة، أم لا؟. ويمكن تبويب نتائج هذه الدراسات إلى مجموعتين من النتائج. حيث قدمت المجموعة الأولى من الدراسات أدلة عملية تؤكد على وجود قيمة إعلامية لفقرة الأمور الرئيسية، مما أدى إلى تعزيز الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية للشركات، ومن ثم الحد من فجوة التوقعات في المراجعة. ومن بين تلك الدراسات دراسة كل من رمضان (2021)؛ بخيت (2017)؛ Yoga and Agung(2021); Abu et al.(2021); Li(2020); Moroney et al.(2020); Kitiwong and Sarapaivanich(2020); Kohler et al.(2020) ; Reid et al.(2019); Limaporn

et al.(2019); Li et al.(2019); Veltea and Issa(2019); Altawalbeh and Alhajaya(2019); Iwanowicz and Iwanowicz(2019); Ozlanski(2019); Junior and Galdi(2019); Bedard et al.(2018); Sirois et al.(2018);Carver and Trinkle(2017). وأضافت دراسة كل من(Zhai et al.(2021); Hoang and Phang (2020 أن فقرة الأمور الرئيسية أدت إلى زيادة موثوقية المستثمرين بالمعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية، وخفض تكلفة حصول المستثمرين على تلك المعلومات. كذلك قدمت دراسة Kachelmeier et al. (2019) دليلاً عملياً على أن فقرة الأمور الرئيسية تتضمن معلومات عن عدم التأكد في القياس المحاسبى، ومن ثم فهى تعطى رسائل تحذيرية للمستثمرين عن المخاطر ذات الصلة بهذه المعلومات. بينما قدمت المجموعة الثانية من الدراسات أدلة عملية تؤكد على أن محتوى فقرة الأمور الرئيسية لا يؤثرعلى مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية للشركات. فعلى سبيل المثال أظهرت دراسة كل من Gutierrez et al. (2018); Lennox et al. (2022) أن فقرة الأمور الرئيسية لا تقدم سوى القليل من المعلومات الإضافية للمتعاملين بالأسواق المالية. وأضافت دراسة Ecim et al.(2023) أن فقرة الأمور الرئيسية تؤدى إلى صعوبة قراءة القوائم المالية وهذا يتنافى مع الهدف من إصدار معيار المراجعة الدولى "701". كذلك أظهرت نتائج دراسة كل من Coram ; Segal (2019) and Wang (2020) أن المحتوى المعلوماتى لفقرة الأمور الرئيسية لا يعزز القيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة. وأضافت دراسة Lau (2021) أن الإفصاح عن التقديرات المحاسبية بفقرة الأمور الرئيسية لا يعزز من القيمة المعلوماتية للأرباح التي يتم التقرير عنها، ولامن القيمة التنبؤية لها. كذلك أظهرت نتائج دراسة Coram and Wang (2020) أن فقرة الأمور الرئيسية أدت إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة. كما قدمت دراسة كل من(Segal (2019); Liao et al. (2019 أدلة عملية على أن فقرة الأمور الرئيسية لم تؤدى إلى زيادة الشفافية للقوائم المالية.

ويتضح مما سبق، وجود أدلة مختلطة لنتائج الدراسات التي استهدفت دراسة أثر محتوى فقرة الأمور الرئيسية على تعزيز الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية.

2/8 مردود محتوى فقرة الأمور الرئيسية على الأسواق المالية

يعد الارتباط بين تزامن نشر المعلومات بالأسواق المالية وأسعار الأسهم موضوعاً رئيسياً في أدبيات التمويل. حيث أظهرت أدبيات التمويل أن معظم تحركات أسعار الأسهم بالأسواق المالية تكون نتيجة التفاعل بين أي من أو كل المعلومات الثلاثة التالية: المعلومات على نطاق السوق ككل، المعلومات على مستوى الصناعة، والمعلومات الخاصة بكل شركة على حدة(Zhai, 2021). وفى هذا الصدد، أظهرت أدبيات المحاسبية والتمويل أن تحسين جودة التقارير المالية يمثل إحدى آليات تعزيز معلوماتية أسعار الأسهم Stock price informativeness . ولهذا تمثل الهدف الرئيسى من إصدار معيار المراجعة الدولى "701" ، في تحسين القيمة الإعلامية لتقرير المراجعة، من خلال تعزيز الشفافية بتقرير المراجعة ، ومن ثم خفض فجوة التوقعات في المراجعة. حيث تهدف فقرة الأمور الرئيسية بتقرير المراجعة إلى تحسين جودة مراجعة القوائم المالية وتوفير معلومات إضافية للمستخدمين الخارجيين(Zhai,2021; Yoga and Agung,2021). وفى هذا السياق، اتجهت مجموعة من الباحثين، إلى دراسة أثر محتوى فقرة الأمور الرئيسية على الأسواق المالية، هذه الدراسات يمكن تبويبها إلى مجموعتين من الدراسات. حيث تضمنت المجموعة الأولى الدراسات التي تناولت اختبار العلاقة بين محتوى فقرة الأمور الرئيسية وأسعارالأسهم وحجم التداول وغيرها من مؤشرات السوق. فعلى سبيل المثال قدمت دراسة Sirois et al. (2018) دليلاً عملياً على أن فقرة الأمور الرئيسية

تساعد المستثمرين على التركيز على الموضوعات الرئيسية ذات الصلة والمفصح عنها بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية. كذلك قدمت دراسة كل من Lennox et al.(2022); Carlson (2021); Bedard et al. (2018); Gutierrez et al. (2018); Lennox et al. (2022) أدلة عملية على عدم وجود مردود لمحتوى فقرة الأمور الرئيسية على الأسواق المالية ممثلة في كل من أسعار الأسهم و حجم التداول عليها. وعلى العكس من ذلك قدمت مجموعة أخرى من الدراسات أدلة عملية على أن أسعار الأسهم تتأثر بكل من طبيعة ونطاق معلومات فقرة الأمور الرئيسية، منها على سبيل المثال دراسة كل من Hoang et al.(2022); Almulla and Bradbury(2022); Coram and Wang(2021); Moroney et al.(2021); Sawangjan and Muttanachai(2020); Limaporn(2019); Altawalbeh and Alhajaya(2019); Kipp, 2017. وأضافت دراسة كل من Klevak et al.(2023); Klevak et al. (2021); Huang (2021) أدلة عملية على وجود علاقة ارتباط بين نطاق فقرة الأمور الرئيسية وكل من التقلبات في أسعار أسهم الشركات وعوائدها السوقية قصيرة الأجل. كما قدمت دراسة Reid et al.(2019) دليلاً عملياً على زيادة معامل استجابة الأرباح بعد تطبيق معيار المراجعة الدولى "701" نتيجة زيادة جودة التقارير المالية. وأضافت دراسة Metwaly et al., (2023) أن التأثير المعنوى لمحتوى فقرة الأمور الرئيسية على كل من حجم التداول وأسعار الأسهم يكون،فقط، في السنة الأولى لتطبيق معيار المراجعة "701". وأضافت دراسة Zhi and Kang (2021) أن فقرة الأمور الرئيسية تساعد على الحد من مخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات ،فقط، التي تتمتع بوجود مؤسسات مالية ضمن هيكلها التمويلى. بينما تضمنت المجموعة الثانية الدراسات التي تناولت اختبار أثر محتوى فقرة الأمور الرئيسية على قرارات المستثمرين ممثلة في قرار الاستثمار في الشركة من عدمه. فعلى سبيل المثال قدمت دراسة Huang (2021) دليلاً عملياً على أن المستثمرين يستخدمون فقرة الأمور الرئيسية لتأكيد آرائهم الموجودة مسبقاً تجاه الشركة. كذلك قدمت دراسة كل من إبراهيم (2021) ؛ رمضان (2021) ؛ Mazen Al-mulla and Bradbury (2021); Al-mulla and Michael (2021) ; Smith(2023); Boonyanet and Promsen (2019); Reid et al., (2019); أدلة عملية على وجود تأثير معنوى لمحتوى فقرة الأمور الرئيسية على قرارات الاستثمار بالشركات. وأضافت دراسة رمضان (2021) وجود تأثير معنوي لمستوى خبرة المستثمر وتأهيله العلمي على العلاقة بين محتوى فقرة الأمور الرئيسية وقرار الإستثمار في أسهم الشركات. وعلى العكس من ذلك قدمت دراسة كل من Gutierrez et al. (2018); Lennox et al. (2022) أدلة عملية على عدم وجود علاقة بين محتوى فقرة الأمور الرئيسية و قرار الاستثمار بالشركة. وعلى مستوى الأسواق المالية ، أظهرت نتائج دراسة Abu et al., (2021) وجود نتائج مختلطة لردود أفعال المستثمرين تجاه محتوى فقرة الأمور الرئيسية على مستوى الأسواق المالية المختلفة.

ويتضح مما سبق ، أنه يمكن استخلاص نتائج الدراسات السابقة التي تناولت اختبار مردود محتوى فقرة الأمور الرئيسية على الأسواق المالية ، في نتيجتين رئيسيتين. حيث تتمثل النتيجة الأولى فى وجود أدلة عملية مختلطة لنتائج الدراسات التي استهدفت اختبار العلاقة بين طبيعة ونطاق محتوى فقرة الأمور الرئيسية ومؤشرات الأداء السوقى للشركات. بينما تتمثل النتيجة الثانية في وجود أدلة علمية مختلطة لنتائج الدراسات التي استهدفت اختبار أثر طبيعة ونطاق محتوى فقرة الأمور الرئيسية على ردود أفعال المتعاملين بالأسواق المالية ممثلة في قرار الاستثمار بالشركات. ويرى الباحث أن التعارض في نتائج كلتا المجموعتين من الدراسات قد يرجع ، على الأقل الى خمسة أسباب، وهى :

أولا : ردود أفعال المستثمرين تتأثر بمحتوى فقرة الأمور الرئيسية بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى منها على سبيل المثال مستوى خبرة المستثمر وتأهيله العلمي، وفعالية حوكمة الشركات (Abu, et al., 2021 ؛ إبراهيم ،2021 ؛ رمضان ،2021). مما قد يؤدى إلى وجود تعارض في نتائج الدراسات السابقة.

ثانياً: وجود اختلافات بين الدراسات السابقة من حيث البديل Proxy المستخدم لقياس مؤشرات الأداء السوقية للشركات هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى وجود اختلافات بين الدراسات السابقة في كيفية قياس نطاق معلومات فقرة الأمور الرئيسية ، حيث اعتمدت بعض الدراسات فى قياس نطاق المعلومات على عدد الكلمات المدرجة بتلك الفقرة ، وبعض الدراسات الأخرى اعتمدت على عدد الموضوعات المحاسبية التي تم الإبلاغ عنها بتلك الفقرة. مما قد يؤدى الى وجود تعارض في نتائج الدراسات السابقة.

ثالثاً:- وجود اختلافات بين الدراسات السابقة في منهجية اختبار العلاقة بين محتوى فقرة الامور الرئيسية ومؤشرات الأداء السوقية للشركات، حيث اعتمدت بعض الدراسات على اختبار تلك العلاقة باستخدام فكرة الدراسة القبلية (أى قبل تاريخ تطبيق معيار المراجعة الدولى "701") و البعدية (أى بعد إصدار أول تقرير مراجعة معدل) ، بينما إعتمدت دراسات أخرى على الحصول على أدلة عملية لهذه العلاقة ،فقط، بعد تاريخ تطبيق معيار المراجعة الدولى "701". مما قد يؤدى إلى وجود تعارض في نتائج الدراسات السابقة.

رابعاً:- قد تؤثر الاختلافات في الثقافة البيئية والجوانب التنظيمية لمهنة المراجعة ،بين بلدان العالم، على حكم المراجع المهنى بشأن طبيعة ونطاق الموضوعات التي يقوم بالإبلاغ عنها بفقرة الامور الرئيسية (Pinto and Morais, 2019)، مما قد يؤدى الى وجود تعارض في نتائج الدراسات السابقة

خامساً:- الاختلاف في مستويات الأسواق المالية ، له تأثير على مردود محتوى فقرة الأمور الرئيسية على الأسواق المالية Gutierrez et al.(2018); Lennox et al. (2022); Reid et al. (2019) ، مما قد يؤدى إلى وجود تعارض في نتائج الدراسات السابقة.

وبصرف النظر عن التعارض في نتائج الدراسات السابقة ومسبباتها ، فإنه في حدود معرفة الباحث ،كما تم ذكره سابقاً ، يوجد ثلاث فجوات في الدراسات السابقة المرتبطة بطبيعة مشكلة وهدف البحث. وفى محاولة لسد بعض هذه الفجوات، يتناول الباحث بالقسم التالى تطوير إطار للتنبؤ بالعلاقة بين طبيعة ونطاق المعلومات التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمورالرئيسية في تقرير المراجعة و خطر انهيار أسعار الأسهم ، بالإضافة إلى أثر سمعة شركة المراجعة على هذه العلاقة.

9 الإطار النظرى واشتقاق فروض البحث

قام الباحث في هذا القسم بالاعتماد على إطار كل من نظرية الإشارة Signaling theory ونظرية أصحاب المصلحة Stakeholder theory، بهدف تطوير إطار للتنبؤ بالعلاقة بين محتوى فقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة وخطر انهيار أسعار الأسهم ، في ضوء سمعة شركة المراجعة كمتغير معدل لهذه العلاقة، وذلك كما بالشكل التالى رقم (1)، ثم اشتقاق وصياغة فرضى إختبار الإطار المقترح.

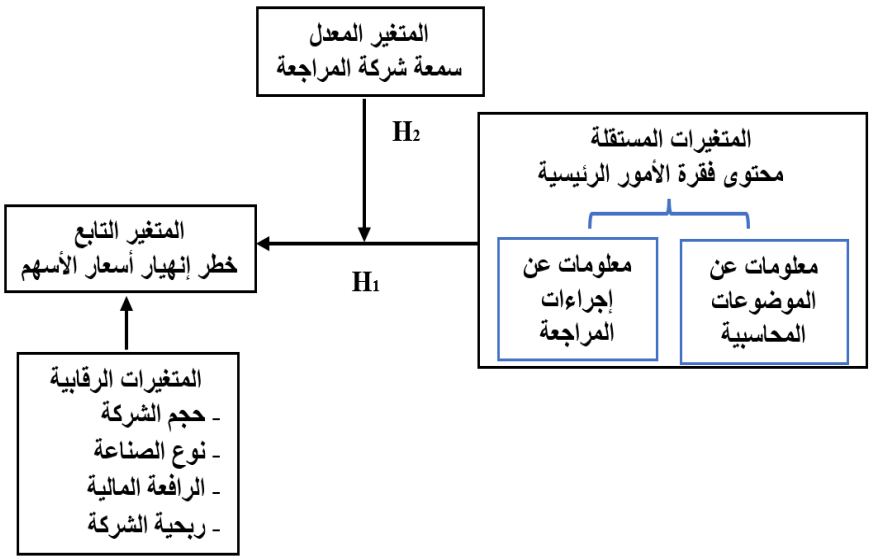

شكل (1) : إطار مقترح لأثر سمعة شركة المراجعة على العلاقة بين محتوى فقرة الأمور الرئيسية وخطر إنهيار أسعار الأسهم.

أظهرت أدبيات التمويل منظورين لتفسير العلاقة بين ظاهرة عدم تماثل المعلومات Information asymmetry وخطر انهيار أسعار الأسهم، وهما بيئة المعلومات ومشاكل تداولها وفعالية آليات حوكمة الشركات(Lotfi et al., 2022).

المنظور الأول : بيئة المعلومات و مشاكل تداولها

يرتكز إطار نظرية أصحاب المصلحة على وجود تعارض في المصالح بين الإدارة العليا للشركة والمستثمرين وغيرهم من الأطراف الأخرى ذات المصلحة، مما يترتب عليه نشأة ما يسمى بظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة العليا والمستثمرين وغيرهم من الأطراف ذات المصلحة، والتي تؤدى إلى حدوث خسائر جوهرية في عوائد الأسهم ومن ثم انهيارأسعارها (Bedeir,2023; Tracy et al., 2021; Bao et al., 2019; Houston et al., 2019; Danescu and Spatacean, 2018; Baginski et al., 2018). إذ يحفز التعارض في دوال المنافع الذاتية للأطراف ذات المصلحة ، الإدارة العليا إلى تبنى سلوكاً إنتهازياً لتعظيم منافعها الذاتية، من خلال التلاعب في الإفصاح عن الأداء الحقيقى للشركة ، باستخدام العديد من المداخل مثل تأجيل الإفصاح عن الأخبارالسيئة، وتسريع الإفصاح عن الأخبارالسارة،ومن ثم نشأة ظاهرة عدم تماثل المعلومات. ويؤدى تأخير الإدارة العليا فى الإفصاح عن الإخبار السيئة إلى اتساع نطاق المعلومات غير المتماثلة بين الإدارة العليا والمستثمرين، وبالتالى حدوث تحركات إيجابية أو سلبية جوهرية في أسعارالأسهم ، مما يدفع المستثمرين إلى إجراء تقييم ذاتي لتقلبات السوق، وبالتالى خفض أسعار التوازن Equilibrium prices أو زيادة العوائد السلبية للأسهم، ومن ثم ارتفاع مستوى خطر انهيار أسعارها (Lotfi et al., 2022). وفى هذا السياق ، يمكن تعريف خطر انهيار سعر السهم بأنه احتمال تحقيق عوائد سلبية جوهرية للسهم خلال فترة زمنية معينة(Chen et al., 2017). ومما هو جدير بالذكر، أن المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية تعتبر، وفق إطار نظرية الإشارة ،بمثابة رسائل للأطراف ذات المصلحة لاستخدامها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية. وفى هذا الصدد يمثل تقرير المراجعة قناة

الاتصال التي تضفى الثقة على تلك المعلومات، ولهذا يتمثل الهدف الرئيسى من تطوير محتوى وشكل تقرير المراجعة في تحسين الإفصاح والشفافية عن الشركة محل المراجعة، ومن ثم تعزيز القيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة، مما ينعكس بأثره الايجابى على الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات ومايترتب عليها من تكاليف وكالة. فعلى سبيل المثال، يتطلب معيار المراجعة الدولى "701" من المراجع الإبلاغ في فقرة الأمور الرئيسية عن الموضوعات المحاسبية المهمة المرتبطة بمراجعة القوائم المالية وإجراءات مراجعة تلك الموضوعات. ومن ثم تمثل فقرة الأمورالرئيسية إحدى الآليات الإضافية لمراقبة السلوك الانتهازي للإدارة العليا بالشركة محل المراجعة. اذ تتجه الإدارة العليا لبعض الشركات إلى نشر الأخبار السارة إلى السوق ومنع الأخبار السيئة، وفى هذه الحالة إذا كانت تكلفة الاحتفاظ بالأخبار السيئة أقل من الربح المرتبط بها، فإن المديرين يميلون إلى نشرالأخبار السيئة دفعة واحدة، مما يؤدى إلى انخفاض أسعار الأسهم بمجرد تداول تلك الأخبار السيئة المتراكمة. ولهذا يتوقع المستثمرون وغيرهم من الأطراف ذات المصلحة، أن يقدم المراجع إشارات تحذيرية عن مخاطر المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية من خلال تقرير المراجعة بصفة عامة، وفقرة الأمورالرئيسية بصفة خاصة، ومن ثم الحد من مخاطر انهيار أسعار الأسهم (Lotfi et al., 2022). ولذلك يمكن أن يساهم محتوى فقرة الأمور الرئيسية فى تحسين بيئة المعلومات بالأسواق المالية، والحد من التقلبات الحادة في أسعار الأسهم ومن ثم الحد من خطر انهيار أسعار الأسهم. حيث يمكن التنبؤ بمردود محتوى فقرة الأمور الرئيسية على أسعار الأسهم (Bedeir,2023; Zhai et al.,2021; Zhi and Kang, 2021) ، من خلال بعدين. حيث يرتكز البعد الأول على اعتبار فقرة الأمور الرئيسية بمثابة قناة اتصال تنقل معلومات خاصة عن الشركة محل المراجعة للمتعاملين بالأسواق المالية، حيث تتضمن هذه الفقرة معلومات عن أمور المراجعة الرئيسية، والتي من شأنها التأثيرعلى تقييمات المستثمرين لحالات عدم التأكد تجاه التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، والتي تنعكس في أسعار أسهمها. بينما يرتكز البعد الثانى على اعتبار فقرة الأمور الرئيسية بمثابة قناة اتصال، تسلط الضوء على عوامل الخطر المهمة المحيطة بالشركة محل المراجعة، والتي أثارها المراجع بناء على حكمه المهنى، مما يجعل هذه المعلومات أقل تكلفة للمستثمرين وتشجعهم أيضاً على الاعتماد عليها بشكل كبير في إتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ومن ثم انعكاس هذه المعلومات في أسعار الأسهم. وفى هذا الصدد ، قدمت دراسة كل من بلال والإسداوى (2020)؛ Sawangjan and Muttanachai (2020); Gold et al.(2020); Matta and Khalil (2020) أدلة عملية على أن محتوى فقرة الأمورالرئيسية يضيف قيمة إلى تقرير المراجعة ويقلل من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، مما ينعكس بأثره الإيجابى على تعزيز الثقة في مهنة المراجعة. وعلاوة على ذلك ، فإن طبيعة الرسائل التي تحتويها فقرة الأمورالرئيسية لها مردودعلى اتجاه تحرك أسعار الأسهم. فإذا كانت فقرة الأمورالرئيسية تحتوى على رسائل إيجابية فإن ذلك قد يؤدى إلى ارتفاع سعر سهم الشركة محل المراجعة. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت فقرة الأمورالرئيسية تحتوى على رسائل سلبية فإن ذلك قد يؤدى إلى انخفاض سعر سهم الشركة محل المراجعة. ومما هو جدير بالذكر أن محتوى فقرة الأمور الرئيسية يتضمن معلومات عن الموضوعات المحاسبية المهمة، بناء على حكم المراجع المهنى، بالإضافة الى إجراءات مراجعة هذه المعلومات.

بناءً على المناقشة السابقة ، يمكن طرح السؤال البحثي الأول ، وهو هل يتأثر خطر انهيار أسعار الأسهم بنطاق المعلومات التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمورالرئيسية في تقرير المراجعة ؟. للحصول على دليل عملى للاجابة على هذا التساؤل، يمكن صياغة الفرض الأول للبحث كما يلى :

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نطاق فقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي".

ويمكن تبويب الفرض الأول للبحث إلى الفرضين الفرعيين التاليين :

ف(11)

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي.

ف (12)

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي.

المنظور الثانى : فعالية آليات حوكمة الشركات.

يمكن الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات عن طريق تفعيل آليات حكومية الشركات والتي من بينها المراجعة الخارجية ، حيث تؤدى المراجعة الخارجية، دوراً فعالاً في تعزيز مفهوم المساءلة ومن ثم ثقة أصحاب المصلحة في التقارير المالية (Wanis, 2021; Zhi and Kang, 2021). لهذا يمثل تقرير المراجعة أحد مصادر المعلومات، التي تعتمد عليه الأطراف المتعاملة بالأسواق المالية فى اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية(Habib and Jiaying, 2019). وفى هذا السياق يعتبر معيار المراجعة الدولى "701" ، آلية هامة لتعزيز الإفصاح و الشفافية بالقوائم المالية ، وذلك من خلال المردود الاعلامى لفقرة الأمور الرئيسية. حيث تعمل فقرة الامور الرئيسية كقناة إتصال لتوصيل معلومات إضافية عن الشركة محل المراجعة، والتى تساعد المستثمرين على تحديث توقعاتهم بشأن الأحداث المستقبلية الخاصة بالشركة محل المراجعة، والتي تنعكس مباشرة في أسعار أسهمها. ومن ثم يمكن أن يلعب المراجع دوراً هاماً في الحد من مخاطر انهيار أسعار الأسهم من خلال الابلاغ بفقرة الأمورالرئيسية عن الأنشطة المتعلقة بتراكم المعلومات السيئة وغير المعلنة من قبل الادراة العليا للشركة محل المراجعة، مما يؤدى إلى تعزيز بيئة المعلومات بالأسواق المالية وتخفيف الضغط الهبوطي على أسعار الأسهم الناجم عن تراكم تلك المعلومات السيئة (Zhi and Kang, 2021). ولهذا تلعب المراجعة الخارجية، كإحدى آليات حكومية الشركات، دوراً جوهرياً في الحد من خطر انهيار أسعارالأسهم في الأسواق المالية. وفى هذا السياق يوجد ندرة في دراسات المراجعة التي تناولت اختبار العلاقة بين خصائص شركة المراجعة، ومحتوى فقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار الأسهم(Lotfi et al., 2022). فعلى سبيل المثال قدمت دراسة Bedeir(2023) دليلاً عملياً على أن فقرة الأمور الرئيسية بتقارير المراجعة الصادرة عن شركات المراجعة الكبرى وشركات المراجعة المتخصصة تؤدى إلى الحد من خطر انهيار أسعار أسهم عملائها وذلك مقارنة بتقاريرالمراجعة الصادرة عن شركات المراجعة الأخرى. كما أظهرت نتائج دراسة Ferreira and Ana Isabel (2020) وجود علاقة طردية بين سمعة شركة المراجعة ونطاق فقرة الأمورالرئيسية. وعلى العكس من ذلك أظهرت نتائج دراسة Ahmet (2021) وجود علاقة سلبية بين سمعة شركة المراجعة ونطاق فقرة الأمور الرئيسية. كذلك قدمت دراسة Ahmet (2021) دليلاً عملياً على أن العلاقة بين سمعة شركة المراجعة ونطاق فقرة الأمورالرئيسية غير واضحة. كما قدمت دراسة Zhi and Kang (2021) دليلاً عملياً على أنه في السنة التالية لتطبيق معيار المراجعة الدولى "701" ،فقط، ينخفض خطر انهيار أسعار أسهم الشركات التي لديها مساهمة عالية من الهيئات المؤسساتية في هيكل رأس المال، مما يعكس أهمية فعالية آليات الحوكمة في الحد من خطر انهيار أسعارالأسهم.

وإمتداداً للمحاولات السابقة والتي تناولت اختبار العلاقة بين خصائص شركة المراجعة ونطاق محتوى فقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار الأسهم، يهدف البحث الحالى إلى اختبار أثر سمعة شركة المراجعة على العلاقة بين محتوى فقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار الأسهم ، ومن ثم يمكن صياغة الفرض الثانى للبحث كما يلى :

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لسمعة شركة المراجعة على العلاقة بين نطاق فقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودي"

ويمكن تبويب الفرض الثانى للبحث إلى الفرضين الفرعيين التاليين :

ف (21)

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لسمعة شركة المراجعة على العلاقة بين نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودي.

ف (22)

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لسمعة شركة المراجعة على العلاقة بين نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودي.

10 الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار العلاقة بين نطاق المعلومات التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، بالإضافة إلى اختبار أثر سمعة شركة المراجعة كمتغير معدل لهذه العلاقة. ولتحقيق هذا الهدف تم تبويب هذا القسم إلى خمسة أقسام فرعية. حيث تضمن القسم الأول عرض مجتمع وعينة الدراسة والفترة الزمنية محل الدراسة. ثم عرض طريقة جمع بيانات الدراسة التطبيقية والأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار فرضى البحث بالقسم الثاني. بينما تضمن القسم الثالث عرض نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى كأداة بحث لتحليل محتوى فقرة الأمور الرئيسية بتقرير المراجعة لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. كذلك تضمن القسم الرابع عرض نماذج ومتغيرات الدراسة. وأخيراً، نتائج الاختبارات الإحصائية لفرضى البحث تم عرضها وتحليلها بالقسم الخامس.

1/10 مجتمع وعينة الدراسة والفترة الزمنية محل الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي، بينما تتمثل عينة الدراسة في عدد (119) شركة من الشركات غير المالية المدرجة بسوق الأسهم السعودي، خلال السنوات المالية من سنة 2017 إلى سنة 2022، ومن ثم بلغ عدد مشاهدات الدراسة (714) مشاهدة. ولقد تم اختيار مفردات العينة وفق الاعتبارات التالية: -

١- أن تكون بداية فترة الدراسة هي سنة 2017، والتي تمثل بداية تطبيق معايير المراجعة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية في المملكة العربية السعودية.

٢- تتمثل عينة الدراسة، فقط، في تقارير المراجعة للشركات غير المالية المدرجة بسوق الأسهم السعودي، دون الاخذ في الاعتبار تقارير المراجعة للشركات المالية، نظراً لأن إعداد ومراجعة القوائم المالية لهذه الشركات يخضع إلى قواعد وأنظمة أخرى بخلاف معايير المراجعة الدولية، ومعايير التقارير المالية الدولية (مثل القواعد الصادرة عن البنك المركزي السعودي).

٣- أن تكون شركات العينة مدرجة بسوق الأسهم السعودي خلال فترة الدراسة بالكامل، دون تعليق لنشاطها في سوق الأسهم السعودي خلال هذه الفترة.

ويوضح الجدول التالي رقم (1)، عدد شركات العينة وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال فترة الدراسة.

جدول (1)
عدد شركات العينة والتوزيع النسبي لها على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
المواد الأساسية	٥٢	٤٤٪
الطاقة	٤	٣٪
إنتاج الأغذية	١١	٩٪
إدارة وتطوير العقارات	٩	٨٪
الخدمات الاستهلاكية	٧	٦٪
تجزئة السلع	٧	٦٪
الرعاية الصحية والادوية	٧	٦٪
السلع طويلة الأجل	٥	٤٪
النقل	٥	٤٪
الاستثمار والتمويل	٤	٣٪
الاتصالات والمرافق العامة	٤	٣٪
الخدمات التجارية والمهنية	٢	٢٪
الإعلام والترفيه	٢	٢٪
المجموع	١١٩	١٠٠٪

2/10 بيانات الدراسة والأساليب الإحصائية

قام الباحث بتجميع بيانات الدراسة التطبيقية، على مرحلتين. إذ اعتمد الباحث في المرحلة الأولى، على كل من قاعدة بيانات بلومبرج Bloomberg وموقع تداول والذي يمثل الموقع الرسمي لسوق الاسهم السعودي، للحصول على القوائم المالية لشركات العينة وتقارير المراجعة المرتبطة بها، بالإضافة الى البيانات الأخرى لقياس متغيرات الدراسة مثل أسعار الأسهم. وفى المرحلة الثانية قام الباحث بتحليل محتوى فقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة، وذلك بالاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى Content analysis (Davies et al., 2012). ولتحقيق هدف الدراسة التطبيقية، قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية التالية: مقياس Collinearity diagnosticsلاختبار مدى وجود مشكلة تداخل خطيMulticollinearity بين متغيرات كل نموذج من نماذج البحث أم لا. واستخدام اختبارالارتباط الذاتي Autocorrelation لاختبار مدى وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين متغيرات كل نموذج من نماذج البحث أم لا. وكذلك استخدام أسلوب تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار معنوية الفروق في نطاق محتوى فقرة الأمور الرئيسية بين شركات العينة داخل القطاع الاقتصادى، وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة. بالإضافة إلى استخدام أسلوب إرتباط بيرسون Pearson correlation، لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات البحث. وأخيراً، استخدام أسلوب الانحدار الخطى المتعدد لتقدير قيم معاملات متغيرات نماذج البحث.

3/10 نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى

قام الباحث بتطبيق أسلوب تحليل المحتوى لاستقراء وتحليل وتصنيف المعلومات، التي يقوم المراجع بناءً على حكمه المهنى، بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. وفى هذا الصدد، تستخدم دراسات اللغات الطبيعية Natural Language Processing، ثلاث طرق رئيسية لقياس نطاق الإفصاحات النصية فى التقارير المالية للشركات(Klevak et al., 2023). وفق الطريقة الأولى يقوم الباحث بقياس الإفصاحات النصية فى التقارير المالية للشركات، من خلال عد الكلمات الإيجابية والسلبية أوبعض المصطلحات أوالكلمات الرئيسية للأعمال، والموجودة في نطاق الافصاحات محل اهتمام الباحث. بينما تعتمد الطريقة الثانية على تصنيف الجمل والعبارات لقياس الإفصاحات النصية فى التقارير المالية للشركات. وأخيراً تعتمد الطريقة الثالثة في قياس نطاق الإفصاحات النصية فى التقارير المالية للشركات،على استخدام قواعد معينة أو مواقف معينة مثل الاندماج والاستحواذ أو الإفصاحات التراكمية Backlog disclosures . واتساقاً مع طبيعة مشكلة وهدف البحث سوف يعتمد الباحث على كل من الطريقة الأولى و الطريقة الثانية في تحليل المحتوى المعلوماتى لفقرة الأمور الرئيسية بتقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. ولقد أظهرت نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى قيام المراجعين لشركات العينة بالإبلاغ في فقرة الأمور الرئيسية عن مجموعتين من المعلومات ، وذلك كما بالشكل التالى رقم (2).

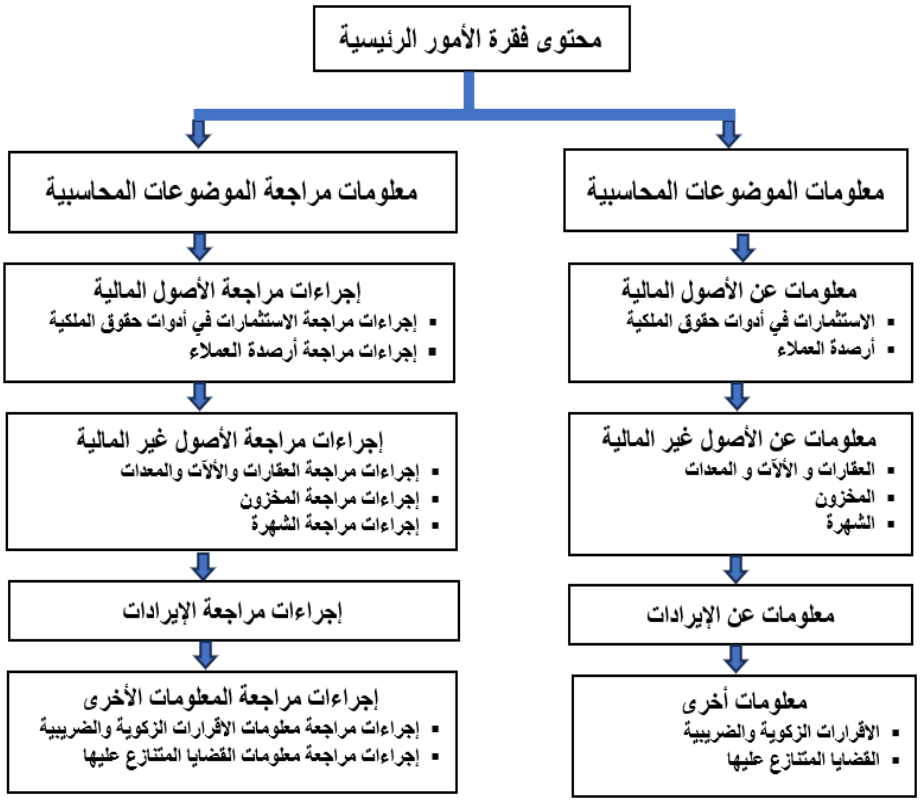

شكل (2): طبيعة المحتوى المعلوماتى لفقرة الأمور الرئيسية بتقرير المراجعة للشركات المدرجة بسوق الأسم السعودى

يتضح من الشكل السابق رقم (2)، قيام المراجعين لشركات العينة بالإبلاغ في فقرة الأمور الرئيسية عن مجموعتين من المعلومات. حيث تتضمن المجموعة الأولى المعلومات المتعلقة بالموضوعات المحاسبية ذات الأهمية النسبية، بناءً على حكم المراجع المهنى، والتي تتعلق بقرارات الإدارة العليا للشركة محل المراجعة، تجاه قياس واثبات والتقرير عن عناصر القوائم المالية. بينما تتضمن المجموعة الثانية معلومات عن إجراءات المراجعة، والتي قام المراجع بتخطيطها وتنفيذها بما يتلاءم مع طبيعة كل موضوع محاسبي تم الإبلاغ عنه بفقرة الأمور الرئيسية. ويعرض الجدولان التاليان رقم (2)، ورقم (3) طبيعة ونطاق معلومات الموضوعات المحاسبية المهمة والمستمدة من نتائج تحليل المحتوى لفقرة الأمور الرئيسية بتقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. كما يعرض الجدول التالي رقم (4)، نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية المهمة، والمستمدة من نتائج تحليل المحتوى لفقرة الأمور الرئيسية بتقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

جدول (2): الموضوعات المحاسبية، مقاسة بعدد مرات تكرارها بفقرة الأمور الرئيسية، ومبوبه طبقاً لطبيعة الموضوع المحاسبي والقطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه الشركة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

القطاعات الاقتصادية / أنواع الموضوعات المحاسبية	المواد الأساسية	إنتاج الأغذية	إدارة وتطوير العقارات	الخدمات الاستهلاكية	النقل	تجزئة السلع الكمالية	الرعاية الصحية	السلع طويلة الأجل	الاتصالات	الاستثمار والتمويل	الطاقة	الخدمات التجارية والمهنية	الإعلام والترفيه	الإجمالي على مستوى القطاعات		الإجمالي على مستوى طبيعة الموضوعات المحاسبية
أولا : الأصول المالية	168	54	51	33	30	30	30	24	18	15	15	12	9	489		%36
	%34	%11	%10	%7	%6	%6	%6	%5	%4	%3	%3	%2	%2	%100		
الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية	101	32	31	20	18	18	18	14	11	9	9	7	5	293	%60	
	%34	%11	%10	%7	%6	%6	%6	%5	%4	%3	%3	%2	%2	%100		
ارصدة العملاء	67	22	20	13	12	12	12	10	7	6	6	5	4	196	%40	
	%34	%11	%10	%7	%6	%6	%6	%5	%4	%3	%3	%2	%2	%100		
ثانيا: الأصول غير المالية	231	42	21	24	15	30	18	30	18	24	12	6	3	474		%35
	%49	%9	%4	%5	%3	%6	%4	%6	%4	%5	%3	%1	%1	%100		
العقارات والآلات والمعدات	139	25	13	14	9	18	11	18	11	14	7	4	2	284	%60	
	%49	%9	%4	%5	%3	%6	%4	%6	%4	%5	%3	%1	%1	%100		
المخزون	69	13	6	7	5	9	5	9	5	7	4	2	1	142	%30	
	%49	%9	%4	%5	%3	%6	%4	%6	%4	%5	%3	%1	%1	%100		
الشهرة	23	4	2	2	2	3	2	3	2	2	1	1	0	47	%10	
	%49	%9	%4	%5	%3	%6	%4	%6	%4	%5	%2	%1	%1	%100		
ثالثا: الايرادات	147	42	27	30	12	21	30	15	18	6	6	9	6	369		%27
	%40	%11	%7	%8	%3	%6	%8	%4	%5	%2	%2	%2	%2	%100		
رابعا: موضوعات أخرى	3	3	3	0	3	0	3	3	3	0	6	0	0	27		%2
	%11	%11	%11	%0	%11	%0	%11	%11	%11	%0	%22	%0	%0	%100		
الاقرارات الزكوية والضريبية	0	0	3	0	3	0	3	3	0	0	3	0	0	15	%56	
	%0	%0	%20	%0	%20	%0	%20	%20	%0	%0	%20	%0	%0	%100		
القضايا المتنازع عليها	3	3	0	0	0	0	0	0	3	0	3	0	0	12	%44	
	%25	%25	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%25	%0	%25	%0	%0	%100		
المجموع	549	141	102	87	60	81	81	72	57	45	39	27	18	1359		%100

جدول (3): الموضوعات المحاسبية، مقاسة بعدد الكلمات المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية، ومبوبه طبقاً لطبيعة الموضوع المحاسبي والقطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه الشركة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

القطاعات الاقتصادية / أنواع الموضوعات المحاسبية	المواد الأساسية	إنتاج الأغذية	إدارة وتطوير العقارات	الخدمات الاستهلاكية	النقل	تجزئة السلع الكمالية	الرعاية الصحية	الاتصالات	الاستثمار والتمويل	الخدمات التجارية والمهنية	الطاقة	السلع طويلة الأجل	الإعلام والترفيه	الإجمالي على مستوى القطاعات		الإجمالي على مستوى طبيعة الموضوعات المحاسبية
أولا : الأصول المالية	35775	13950	10872	6366	7908	8592	8205	4116	2568	3687	2841	2592	2178	109650		%50
	%33	%13	%10	%6	%7	%8	%7	%4	%2	%3	%3	%2	%2	%100		
الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية	21465	8370	6523	3820	4745	5155	4923	2470	1541	2212	1705	1555	1307	65791	%60	
	%33	%13	%10	%6	%7	%8	%7	%4	%2	%3	%3	%2	%2	%100		
ارصدة العملاء	14310	5580	4349	2546	3163	3437	3282	1646	1027	1475	1136	1037	871	43859	%40	
	%33	%13	%10	%6	%7	%8	%7	%4	%2	%3	%3	%2	%2	%100		
ثانيا : الأصول غير المالية	39498	4515	2460	3342	2196	4932	2292	3390	4758	642	984	3210	585	72804		%33
	%54	%6	%3	%5	%3	%7	%3	%5	%7	%1	%1	%4	%1	%100		
العقارات والآلات والمعدات	23699	2709	1573	2005	1318	2959	1375	2034	2855	385	590	1926	351	43779	%60	
	%54	%6	%4	%5	%3	%7	%3	%5	%7	%1	%1	%4	%1	%100		
المخزون	11849	1355	738	1003	659	1480	688	1017	1427	193	295	963	176	21843	%30	
	%54	%6	%3	%5	%3	%7	%3	%5	%7	%1	%1	%4	%1	%100		
الشهرة	3950	452	246	334	220	493	229	339	476	64	1	321	59	7184	%10	
	%55	%6	%3	%5	%3	%7	%3	%5	%7	%1	%0	%4	%1	%100		
ثالثا: الإيرادات	13455	4224	3336	3666	1275	2574	3288	2166	804	537	546	1251	636	37758		%16
	%36	%11	%9	%10	%3	%7	%9	%6	%2	%1	%1	%3	%2	%100		
رابعا: عناصر أخرى	45	44	50	0	59	0	54	43	0	0	103	56	0	454		%1
	%10	%10	%11	%0	%13	%0	%12	%9	%0	%0	%23	%12	%0	%100		
الاقرارات الزكوية والضريبية	0	0	50	0	59	0	54	0	0	0	57	56	0	276	%61	
	%0	%0	%18	%0	%21	%0	%20	%0	%0	%0	%21	%20	%0	%100		
القضايا المتنازع عليها	45	44	0	0	0	0	0	43	0	0	46	0	0	178	%39	
	%25	%25	%0	%0	%0	%0	%0	%24	%0	%0	%26	%0	%0	%100		
المجموع	88773	22733	16718	13374	11438	16098	13839	9715	8130	4866	4474	7109	3399	220666		%100

جدول (4):

نطاق إجراءات المراجعة، مقاسة بعدد إجراءاتها والمدرجة بفقرة الأمور الرئيسية، ومبوبه طبقاً لطبيعة الموضوع المحاسبي والقطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه الشركة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

القطاعات الاقتصادية / أنواع الموضوعات المحاسبية	المواد الأساسية	إنتاج الأغذية	إدارة وتطوير العقارات	الخدمات الاستهلاكية	النقل	تجزئة السلع الكمالية	الرعاية الصحية	السلع طويلة الأجل	الاتصالات	الاستثمار والتمويل	الطاقة	الخدمات التجارية والمهنية	الإعلام والترفيه	الإجمالي على مستوى القطاعات		الإجمالي على مستوى طبيعة الموضوعات المحاسبية
أولا : الأصول المالية	1188	513	366	177	255	273	258	189	165	138	57	132	72	753		%42
	%31	%14	%10	%5	%7	%7	%7	%5	%4	%4	%2	%3	%2	%100		
الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية	713	308	220	106	153	164	155	113	99	83	34	79	43	451	%60	
	%31	%14	%10	%5	%7	%7	%7	%5	%4	%4	%2	%3	%2	%100		
ارصدة العملاء	475	205	146	71	102	109	103	76	66	55	23	53	29	302	%40	
	%31	%14	%10	%5	%7	%7	%7	%5	%4	%4	%2	%3	%2	%100		
ثانيا: الأصول غير المالية	1782	243	117	147	105	252	108	207	171	156	39	30	45	648		%36
	%52	%7	%3	%4	%3	%7	%3	%6	%5	%5	%1	%1	%1	%100		
العقارات والآلات والمعدات	1069	146	73	88	63	151	65	124	103	94	23	18	27	389	%60	
	%52	%7	%4	%4	%3	%7	%3	%6	%5	%5	%1	%1	%1	%100		
المخزون	535	73	35	44	32	76	32	62	51	47	12	9	14	195	%30	
	%52	%7	%3	%4	%3	%7	%3	%6	%5	%5	%1	%1	%1	%100		
الشهرة	178	24	12	15	11	25	11	21	17	16	1	3	5	63	%10	
	%53	%7	%3	%4	%3	%7	%3	%6	%5	%5	%0	%1	%1	%100		
ثالثا: الايرادات	747	246	213	174	66	147	222	66	159	33	30	39	33	360		%20
	%34	%11	%10	%8	%3	%7	%10	%3	%7	%2	%1	%2	%2	%100		
رابعا: عناصر أخرى	7	7	6	0	9	0	4	5	6	0	13	0	0	24		%2
	%12	%12	%11	%0	%16	%0	%7	%9	%11	%0	%23	%0	%0	%100		
الاقرارات الزكوية والضريبية	0	0	6	0	9	0	4	5	0	0	7	0	0	12	%50	
	%0	%0	%19	%0	%29	%0	%13	%16	%0	%0	%23	%0	%0	%100		
القضايا المتنازع عليها	7	7	0	0	0	0	0	0	6	0	6	0	0	12	%50	
	%27	%27	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%23	%0	%23	%0	%0	%100		
المجموع	3724	1009	702	498	435	672	592	467	501	327	139	201	150	1785		%100

يتضح من الجداول الثلاثة السابقة رقم(2)، رقم(3)، رقم (4)، أن معلومات الموضوعات المحاسبية وإجراءات مراجعتها والتي يتم الإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية يمكن تبويبها، حسب طبيعتها، إلى أربع مجموعات رئيسية ، وذلك كما يلى :

أولاً: - معلومات الأصول المالية

أظهرت نتائج تحليل المحتوى ، أن فقرة الأمور الرئيسية لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة ، تتضمن عرضاً لمعلومات عن طبيعة عناصر الأصول المالية ذات الأهمية النسبية وفق حكم المراجع المهنى، والسياسات المحاسبية التي تتبعها إدارة الشركة لقياس قيمتها وشروط الاعتراف الأولى بها، وكيفية تقييمها في نهاية الفترة المحاسبية، بالإضافة إلى الإجراءات التي تتبعها إدارة الشركة محل المراجعة لاختبار ما إذا كانت هذه العناصر قد هبطت قيمتها في نهاية الفترة المالية أم لا، وكذلك السياسة المحاسبية المتبعة لإثبات خسائر الهبوط في قيمتها ،إن وجدت. كما أظهرت نتائج تحليل المحتوى، أن فقرة الأمور الرئيسية لشركات العينة خلال فترة الدراسة، تتضمن، فقط، عنصرين من عناصر الأصول المالية ذات الأهمية النسبية وفق حكم المراجع المهنى، وهما الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وأرصدة العملاء. ويعرض الجدول السابق رقم (2)، نتائج تطبيق أسلوب تحليل محتوى معلومات عناصر الأصول المالية، مقاساً بعدد مرات تكرارها بفقرة الأمور الرئيسية في تقريرالمراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة، والتي يمكن تحليلها كما يلى: -

١- على مستوى عناصر الموضوعات المحاسبية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن معلومات الأصول المالية تم تكرارها بمعدل 36% من إجمالي عدد مرات تكرار معلومات الموضوعات المحاسبية بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٢- على مستوى طبيعة عناصر الأصول المالية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن معلومات الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية ومعلومات العملاء تم تكرارها على التوالي بمعدل 60%، 40% من إجمالي عدد مرات تكرار معلومات عناصر الأصول المالية بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٣- على مستوى القطاعات الاقتصادية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن معلومات الأصول المالية للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية، قطاع انتاج الأغذية، قطاع إدارة وتطوير العقارات، وقطاع الخدمات الاستهلاكية تم تكرارها على التوالي بمعدل 34% ،11%، 10%، 7% من إجمالي عدد مرات تكرار هذه المعلومات بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. بينما تم تكرار معلومات الأصول المالية للشركات العاملة بكل من قطاع النقل وقطاع تجزئة السلع الكمالية وقطاع الرعاية الصحية لكل منهم بمعدل 6% من إجمالي عدد مرات تكرار هذه المعلومات بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. كذلك تم تكرار معلومات الأصول المالية للشركات العاملة بكل من قطاع السلع طويلة الاجل، قطاع الاتصالات، قطاع الاستثمار والتمويل، قطاع الطاقة، قطاع الخدمات التجارية والمهنية، وقطاع الاعلام والترفيه على التوالي بمعدل 5%، 4%، 3%، 3%، 2%، 2% من إجمالي عدد مرات تكرار هذه المعلومات بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

بالإضافة إلى ما سبق، يعرض الجدول السابق رقم (3)، ملخص نتائج تحليل محتوى معلومات عناصر الأصول المالية، مقاساً بعدد الكلمات المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة، والتي يمكن تحليلها كما يلى: -

١- على مستوى عناصر الموضوعات المحاسبية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن نطاق معلومات الأصول المالية يعادل 50% من إجمالي نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٢- على مستوى طبيعة عناصر الأصول المالية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن كل من نطاق معلومات الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، ونطاق معلومات أرصدة العملاء يمثل على التوالي 60%، 40% من إجمالي نطاق معلومات عناصر الأصول المالية بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٣- على مستوى القطاعات الاقتصادية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن نطاق معلومات الأصول المالية للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية، قطاع انتاج الاغذية، قطاع إدارة وتطوير العقارات، وقطاع تجزئة السلع الكمالية، يمثل على التوالي 33%، 13%، 10%، 8% من إجمالي نطاق معلومات الأصول المالية بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. بينما تمثل معلومات الأصول المالية للشركات العاملة بكل من قطاع النقل، قطاع الرعاية الصحية، قطاع الخدمات الاستهلاكية، وقطاع الاتصالات على التوالي 7%، 7%، 6%، 4% من إجمالي نطاق معلومات الأصول المالية بفقرة الأمورالرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. وأخيراً يمثل نطاق معلومات الأصول المالية للشركات العاملة بكل من قطاع الطاقة، قطاع الخدمات التجارية والمهنية، قطاع السلع طويلة الاجل، قطاع الاعلام والترفيه، وقطاع الاستثمار والتمويل على التوالي 3% ،3%، 2%، 2%، 2% من إجمالي نطاق معلومات الأصول المالية بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

كذلك، يتضح من الجدول السابق رقم (4)، أن نطاق إجراءات مراجعة معلومات الأصول المالية، مقاساً بعدد اجراءاتها، والمدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، يمكن تحليلها كما يلى: -

١- على مستوى عناصر الموضوعات المحاسبية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن نطاق إجراءات مراجعة معلومات الأصول المالية يمثل 42% من إجمالي نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٢- على مستوى طبيعة عناصر الأصول المالية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن نطاق إجراءات مراجعة كل من الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، وأرصدة العملاء يمثل على التوالي 60%، 40% من إجمالي نطاق إجراءات مراجعة معلومات عناصر الأصول المالية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٣- على مستوى القطاعات الاقتصادية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن نطاق إجراءات مراجعة معلومات الأصول المالية للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية، قطاع إنتاج الاغذية، وقطاع إدارة وتطوير العقارات يمثل على التوالي 31%، 14%، 10%، من إجمالي نطاق إجراءات مراجعة معلومات الأصول المالية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. بينما يمثل نطاق إجراءات مراجعة

معلومات الأصول المالية للشركات العاملة بكل من قطاع النقل، قطاع تجزئة السلع الكمالية، قطاع الرعاية الصحية، قطاع الخدمات الاستهلاكية، قطاع السلع طويلة الاجل، قطاع الاستثمار والتمويل، وقطاع الاتصالات على التوالي 7%،7% ،5%،5% ،4% ،4% من إجمالي نطاق إجراءات مراجعة معلومات الأصول المالية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. وأخيراً، يمثل نطاق إجراءات مراجعة معلومات الأصول المالية للشركات العاملة بكل من قطاع الخدمات التجارية والمهنية، قطاع الطاقة، وقطاع الاعلام والترفيه على التوالي 3%، 2%، 2% من إجمالي نطاق إجراءات مراجعة معلومات الأصول المالية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

ثانياً: - معلومات الأصول غير المالية

أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن فقرة الأمور الرئيسية بتقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة ، تتضمن معلومات عن طبيعة عناصر الأصول غير المالية ذات الأهمية النسبية ، وفق الحكم المهنى للمراجع، والسياسات المحاسبية التي تتبعها إدارة الشركة لقياس قيمة هذه العناصر وشروط الاعتراف الأولى بها، وكيفية تقييمها في نهاية الفترة المحاسبية، بالإضافة الى الاجراءات التي تتبعها إدارة الشركة محل المراجعة لاختبار ما إذا كانت هذه العناصر قد هبطت قيمتها في نهاية الفترة المالية أم لا، وكذلك السياسة المحاسبية المتبعة لإثبات خسائر الهبوط في قيمتها ،إن وجدت. كما اظهر تحليل نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى، أن فقرة الأمور الرئيسية بتقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة تتضمن، فقط، معلومات عن ثلاثة عناصر للأصول غير المالية ذات الأهمية النسبية وفق الحكم المهنى للمراجع ، وهى العقارات والآلات والمعدات، المخزون، والشهرة. ويتضح من الجدول السابق رقم (2)، أن نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى لمعلومات عناصر الأصول غير المالية، مقاساً بعدد مرات تكرارها بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة، يمكن تحليلها كما يلى: -

١- على مستوى عناصر الموضوعات المحاسبية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن معلومات الأصول غير المالية تم تكرارها بمعدل 35% من إجمالي عدد مرات تكرار معلومات الموضوعات المحاسبية بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٢- على مستوى طبيعة عناصر الأصول غير المالية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى، أن معدل تكرارمعلومات العقارات والآلات والمعدات، معلومات المخزون، ومعلومات الشهرة يمثل على التوالي 60% 30%، 10% من إجمالي عدد مرات تكرار معلومات الأصول غير المالية بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٣- على مستوى القطاعات الاقتصادية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن معدل تكرار معلومات الأصول غير المالية للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية، قطاع إنتاج الاغذية، قطاع تجزئة السلع الكمالية، قطاع السلع طويلة الاجل، قطاع الخدمات الاستهلاكية، وقطاع السلع طويلة الاجل يمثل على التوالي 49%، 9% ،6% ،6% ،5% ،5% من إجمالي عدد مرات تكرار معلومات الأصول غير المالية بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. بينما يبلغ معدل تكرار معلومات الأصول غير المالية للشركات التي تنتمى إلى كل من قطاع إدارة وتطوير العقارات، قطاع الاتصالات، قطاع

النقل، وقطاع الطاقة على التوالي 4%، 4%، 3%،3% من إجمالي عدد مرات تكرار معلومات الأصول غير المالية بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. وأخيراً، يبلغ معدل تكرار معلومات الأصول غير المالية للشركات التي تنتمى إلى كل من قطاع الخدمات التجارية والمهنية وقطاع الاعلام والترفيه لكل منهما 1% من إجمالي عدد مرات تكرار معلومات الأصول غير المالية بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

كما يتضح من الجدول السابق رقم (3)، أن نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى لمعلومات عناصر الأصول غير المالية، مقاساً بعدد الكلمات المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة، يمكن تحليلها كما يلى: -

١- على مستوى عناصر الموضوعات المحاسبية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن نطاق معلومات الأصول غير المالية يمثل 33% من إجمالي نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٢- على مستوى طبيعة عناصر الأصول غير المالية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن نطاق معلومات عناصر الأصول غير المالية لكل من العقارات والآلات والمعدات، المخزون، والشهرة يمثل على التوالي 60%، 30% ،10% من إجمالي نطاق معلومات عناصر الأصول غير المالية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٣- على مستوى القطاعات الاقتصادية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن نطاق معلومات الأصول غير المالية للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية، قطاع تجزئة السلع الكمالية، قطاع الاستثمار والتمويل، قطاع انتاج الأغذية، الخدمات الاستهلاكية، وقطاع الاتصالات يمثل على التوالي 54%،7% ،7%، 6%، 5%، 5% من إجمالي نطاق معلومات الأصول غير المالية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. بينما يمثل نطاق معلومات الأصول غير المالية للشركات العاملة بكل من قطاع السلع طويلة الاجل، قطاع ادارة وتطوير العقارات وقطاع النقل على التوالى 4%، 3% ، 3% من إجمالي نطاق معلومات الأصول غير المالية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. وأخيراً، يمثل نطاق معلومات الأصول غير المالية للشركات العاملة بكل من قطاع الطاقة وقطاع الخدمات التجارية والمهنية، وقطاع الاعلام والترفيه لكل منهم 1% من إجمالي نطاق معلومات الأصول غير المالية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

كذلك يتضح من الجدول السابق رقم (4)، أن نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى لنطاق إجراءات مراجعة معلومات عناصر الأصول غير المالية، مقاساً بعدد إجراءاتها المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة، يمكن تحليلها كما يلى: -

١- على مستوى عناصر الموضوعات المحاسبية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن نطاق إجراءات مراجعة معلومات الأصول غير المالية يمثل 36% من إجمالي نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية و المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٢- على مستوى طبيعة عناصر الأصول غير المالية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى، أن نطاق إجراءات مراجعة معلومات كل من العقارات والآلات والمعدات، المخزون، والشهرة يمثل على التوالي 60%، 30%، 10% من إجمالي نطاق إجراءات مراجعة معلومات عناصر

الأصول غير المالية و المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٣- على مستوى القطاعات الاقتصادية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن نطاق إجراءات مراجعة معلومات الأصول غيرالمالية للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية، قطاع انتاج الاغذية، قطاع تجزئة السلع الكمالية، قطاع السلع طويلة الاجل، قطاع الاستثمار والتمويل، وقطاع الاتصالات يمثل على التوالي 52%، 7%، 7%، 6% ،5% ،5% من إجمالي نطاق إجراءات مراجعة معلومات الأصول غير المالية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. كذلك يمثل نطاق إجراءات مراجعة معلومات الأصول غير المالية للشركات العاملة بكل من قطاع الخدمات الاستهلاكية، قطاع السلع طويلة الاجل، قطاع إدارة وتطوير العقارات، وقطاع الخدمات الاستهلاكية ،قطاع النقل، وقطاع الرعاية الصحية على التوالي 4%،4%، 3%، 3% من إجمالي نطاق إجراءات مراجعة معلومات الأصول غير المالية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. وأخيراً، يمثل نطاق إجراءات مراجعة معلومات الأصول غير المالية للشركات العاملة بكل من قطاع الطاقة، قطاع الاعلام والترفيه، وقطاع الخدمات التجارية والمهنية لكل منهم 1% من إجمالي نطاق إجراءات مراجعة معلومات الأصول غير المالية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

ثالثاً: - معلومات الإيرادات

أظهرت نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى أن فقرة الأمور الرئيسية بتقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة، تتضمن معلومات عن طبيعة ومصادر إيرادات الشركة، والسياسة المحاسبية التي تتبعها ادارة الشركة لقياس قيمة الإيرادات من العملاء وشروط الاعتراف بها خلال الفترة المالية محل المراجعة. ويتضح من الجدول السابق رقم (2)، أن نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى لمعلومات الإيرادات، مقاساً بعدد مرات تكرارها بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة، يمكن تحليلها كما يلى: -

١- على مستوى عناصر الموضوعات المحاسبية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن معدل تكرارمعلومات الإيرادات يمثل 27% من إجمالي عدد مرات تكرار معلومات الموضوعات المحاسبية و المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٢- على مستوى القطاعات الاقتصادية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن معلومات الإيرادات المفصح عنها بفقرة الأمور الرئيسية في تقارير مراجعة الشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية، قطاع انتاج الأغذية، قطاع الخدمات الاستهلاكية وقطاع الرعاية الصحية تم تكرارها على التوالي بمعدل40%، 11%، 8%، 8% من إجمالي عدد مرات تكرار معلومات الإيرادات بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لجميع شركات العينة خلال فترة الدراسة. بينما معلومات الإيرادات المفصح عنها بفقرة الأمور الرئيسية في تقارير مراجعة الشركات العاملة بكل من قطاع إدارة وتطوير العقارات، قطاع تجزئة السلع الكمالية، وقطاع الاتصالات، قطاع السلع طويلة الاجل، وقطاع النقل تم تكراراها على التوالي بمعدل 7%، 6%، 5%، 4%، 3% من إجمالي عدد مرات تكرار معلومات

الإيرادات بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. وأخيراً، تم تكرارمعلومات الإيرادات المفصح عنها بفقرة الأمور الرئيسية في تقارير مراجعة الشركات العاملة بكل من قطاع الاستثمار والتمويل وقطاع الطاقة وقطاع الخدمات التجارية والمهنية وقطاع الاعلام والترفيه لكل منهم على التوالي بمعدل 2% من إجمالي عدد مرات تكرار معلومات الإيرادات بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

كذلك يتضح من الجدول السابق رقم (3)، أن نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى لمعلومات الإيرادات، مقاساً بعدد الكلمات المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة، يمكن تحليلها كما يلى: -

١. على مستوى عناصر الموضوعات المحاسبية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن نطاق معلومات الايرادات يمثل 16% من إجمالي نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.
٢. على مستوى القطاعات الاقتصادية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن نطاق معلومات الايرادات للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية، قطاع انتاج الاغذية، قطاع الخدمات الاستهلاكية، قطاع إدارة وتطوير العقارات، وقطاع الرعاية الصحية يمثل على التوالي 36%، 11%،10%، 9%،9% من إجمالي نطاق معلومات الايرادات المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. بينما يمثل نطاق معلومات الايرادات للشركات العاملة بكل من قطاع تجزئة السلع الكمالية، قطاع الاتصالات، قطاع السلع طويلة الاجل، قطاع النقل، قطاع الاستثمار والتمويل، وقطاع الاعلام والترفيه على التوالي 7%، 6%، 3%، 3%، 2%، 2% من إجمالي نطاق معلومات الايرادات المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. وأخيراً، يمثل نطاق معلومات الايرادات للشركات العاملة بكل من قطاع الطاقة وقطاع الخدمات التجارية والمهنية لكل منهم 1% من إجمالي نطاق معلومات الايرادات المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

كما يتضح من الجدول السابق رقم (4)، أن نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى لنطاق إجراءات مراجعة معلومات الإيرادات، مقاساً بعدد إجراءاتها المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة، يمكن تحليلها كما يلى: -

١- على مستوى عناصر الموضوعات المحاسبية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن نطاق إجراءات مراجعة معلومات الإيرادات يمثل 20% من إجمالي نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.
٢- على مستوى القطاعات الاقتصادية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن نطاق إجراءات مراجعة معلومات الإيرادات للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية، قطاع انتاج الأغذية، قطاع إدارة وتطوير العقارات، وقطاع الرعاية الصحية يمثل على التوالي34%، 11%، 10%، 10% من إجمالي نطاق إجراءات مراجعة معلومات الإيرادات المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية بتقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. كما يمثل نطاق إجراءات مراجعة معلومات الإيرادات للشركات العاملة بكل من قطاع الخدمات الاستهلاكية،

قطاع تجزئة السلع الكمالية، قطاع الاتصالات، قطاع النقل، وقطاع السلع طويلة الاجل على التوالي 8%، 7%، 7%، 3%، 3% من إجمالي نطاق إجراءات مراجعة معلومات الإيرادات المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. واخيراً، يمثل نطاق إجراءات مراجعة معلومات الإيرادات للشركات العاملة بكل من قطاع الاستثمار والتمويل، قطاع الخدمات التجارية و المهنية، قطاع الاعلام و الترفيه، وقطاع الطاقة على التوالي 2%، 2%، 2% ، 1% من إجمالي نطاق إجراءات مراجعة معلومات الإيرادات المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

رابعاً: - موضوعات محاسبية أخرى

بالإضافة إلى معلومات الموضوعات المحاسبية المذكورة سابقاً، أظهرت نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى أن فقرة الأمور الرئيسية لشركات العينة خلال فترة الدراسة، تتضمن معلومات عن موضوعات متفرقة من حيث طبيعتها، ولكنها تعتبر ذات أهمية نسبية وفق حكم المراجع المهنى. وتتمثل هذه الموضوعات في نوعين، فقط، وهما الاقرارات الزكوية والضريبية، والقضايا المتنازع عليها. ويتضح من الجدول السابق رقم (2)، أن نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى لمعلومات عناصر الموضوعات المحاسبية الاخرى، مقاساً بعدد مرات تكرارها بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة، يمكن تحليلها كما يلى: -

١- على مستوى عناصر الموضوعات المحاسبية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن معلومات الاقرارات الزكوية والضريبية والقضايا المتنازع عليها تم تكرارها ، لكل منهما، بمعدل 2% من إجمالي عدد مرات تكرار معلومات الموضوعات المحاسبية بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٢- على مستوى معلومات الموضوعات المحاسبية الاخرى، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن معدل تكرار كل من معلومات الاقرارات الزكوية والضريبية ومعلومات القضايا المتنازع عليها يمثل على التوالي 56%، 44% من إجمالي عدد مرات تكرار معلومات الموضوعات المحاسبية الاخرى بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٣- على مستوى القطاعات الاقتصادية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن معلومات الاقرارات الزكوية والضريبية للشركات التي تنتمى إلى كل من قطاع إدارة وتطوير العقارات، قطاع النقل، قطاع الرعاية الصحية، قطاع السلع طويلة الاجل، وقطاع الطاقة تم تكرارها لكل منهم بمعدل 20% من إجمالي عدد مرات تكرار معلومات الموضوعات المحاسبية الاخرى بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. كما تم تكرار معلومات القضايا المتنازع عنها للشركات التي تنتمى إلى كل من قطاع المواد الأساسية، قطاع انتاج الأغذية، قطاع الاتصالات، وقطاع الطاقة لكل منهم بمعدل 25% من إجمالي عدد مرات تكرار معلومات الموضوعات المحاسبية الاخرى بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

كما يتضح من الجدول السابق رقم (3)، أن نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى لمعلومات عناصر الموضوعات المحاسبية الاخرى، مقاساً بعدد الكلمات المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة، يمكن تحليلها كما يلى: -

١- على مستوى عناصر الموضوعات المحاسبية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية الأخرى يمثل 1% من إجمالي نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٢- على مستوى معلومات الموضوعات المحاسبية الاخرى، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن نطاق معلومات الاقرارات الزكوية والضريبية ونطاق معلومات القضايا المتنازع عليها يمثل على التوالي 61%، 39% من إجمالي نطاق معلومات عناصر الموضوعات المحاسبية الاخرى المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٣- على مستوى القطاعات الاقتصادية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية الاخرى للشركات العاملة بكل من قطاع الطاقة، وقطاع النقل يمثل 23%، 13% من إجمالي نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية الاخرى المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. بينما يمثل نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية الأخرى للشركات العاملة بكل من قطاع الرعاية الصحية، قطاع السلع طويلة الاجل، قطاع إدارة وتطوير العقارات، قطاع المواد الاساسية، قطاع انتاج الأغذية، وقطاع الاتصالات يمثل على التوالي 12%، 12%، 11%، 10%، 10%، 9% من إجمالي نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية الاخرى المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

كذلك يتضح من الجدول السابق رقم (4)، أن نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى لنطاق إجراءات مراجعة معلومات عناصر الموضوعات المحاسبية الأخرى، مقاساً بعدد إجراءاتها المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة، يمكن تحليلها كما يلى: -

١- على مستوى عناصر الموضوعات المحاسبية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية الاخرى يمثل 1% من إجمالي نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٢- على مستوى معلومات عناصر الموضوعات المحاسبية الاخرى، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن نطاق إجراءات مراجعة كل من معلومات الاقرارات الزكوية والضريبية ومعلومات القضايا المتنازع عليها يمثل لكل منهما 50% من إجمالي نطاق إجراءات مراجعة معلومات عناصر الموضوعات المحاسبية الاخرى المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٣- على مستوى القطاعات الاقتصادية، أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية الاخرى للشركات العاملة بكل من قطاع الطاقة، قطاع النقل، قطاع المواد الأساسية، وقطاع انتاج الأغذية يمثل على التوالي 23%، 16%، 12%، 12% من إجمالي نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية الاخرى المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. كذلك يمثل نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية الاخرى للشركات العاملة بقطاع الاتصالات، قطاع إدارة وتطوير العقارات لكل منهما يمثل 11% من إجمالي نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية الاخرى المدرجة

بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. وأخيراً، يمثل نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية الأخرى للشركات العاملة بقطاع السلع طويلة الاجل وقطاع الرعاية الصحية يمثل على التوالي 9%، 7% من إجمالي إجراءات نطاق مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية الاخرى المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

ويعرض الجدول التالى رقم (5) نتائج تطبيق أسلوب تحليل التباين في اتجاه واحد One-way ANOVA ، على البيانات المستمدة من تحليل المحتوى ، بهدف اختبار معنوية الفروق في طبيعة معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمورالرئيسية، بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وكذلك بين الشركات داخل كل قطاع على حدة.

جدول (5):
طبيعة معلومات الموضوعات المحاسبية: نتائج تحليل التباين في اتجاه واحد

		Sum of Squares	def.	Mean Square	F	Sig.
DIS.NFIN	Between Groups	18.858	12	1.571	7.842	.000
	Within Groups	140.470	701	.200		
	Total	159.328	713			
DIS.FIN	Between Groups	16.892	12	1.408	7.192	.000
	Within Groups	137.204	701	.196		
	Total	154.097	713			
DIS.REV	Between Groups	10.692	12	.891	3.727	.000
	Within Groups	167.606	701	.239		
	Total	178.298	713			

يتضح من الجدول السابق رقم (5)، وجود فروق معنوية، بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وكذلك بين الشركات داخل كل قطاع على حدة، من حيث طبيعة كل من معلومات الأصول المالية، معلومات الأصول غير المالية، ومعلومات الإيرادات المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية بتقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. مع مراعاة أنه لم يتم تطبيق أسلوب تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار معنوية الفروق في طبيعة إجراءات مراجعة تلك المعلومات، حيث يفترض أنها تختلف باختلاف طبيعة المعلومات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية .

كما يعرض الجدول التالى رقم (6) نتائج تطبيق أسلوب تحليل التباين في اتجاه واحد ، على البيانات المستمدة من تحليل المحتوى ، بهدف اختبار معنوية الفروق في نطاق المعلومات التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمورالرئيسية ، بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وكذلك بين الشركات داخل كل قطاع على حدة.

جدول (6):
نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية وإجراءات مراجعتها: نتائج تحليل التباين في اتجاه واحد

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
DIS.FIN	Between Groups	997368	12	83114	8.260	.000
	Within Groups	7053484	701	10062		
	Total	8050853	713			
DIS.NFIN	Between Groups	1879492	12	156624	8.608	.000
	Within Groups	1275	701	18194		
	Total	1463	713			
DIS.REV	Between Groups	194013	12	16167	4.716	.000
	Within Groups	2403124	701	3428		
	Total	2597138	713			
AUD.FA	Between Groups	274	12	22	2.222	.010
	Within Groups	7228	701	10		
	Total	7503	713			
AUD.NFA	Between Groups	345	12	28	2.134	.013
	Within Groups	9454	701	13		
	Total	9799	713			
AUD.REV	Between Groups	151	12	12	2.659	.002
	Within Groups	3332	701	4		
	Total	3484	713			

يتضح من الجدول السابق رقم (6)، وجود فروق معنوية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وكذلك بين الشركات داخل كل قطاع على حدة، من حيث نطاق كل من معلومات الأصول المالية، معلومات الأصول غير المالية، ومعلومات الإيرادات المدرجة بفقرة الأمورالرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى وجود فروق معنوية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وكذلك بين الشركات داخل كل قطاع على حدة، من حيث نطاق إجراءات مراجعة كل من معلومات الأصول المالية، معلومات الأصول غير المالية، ومعلومات الإيرادات المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية بتقرير المراجعة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

بناءً على ما سبق، يمكن تلخيص نتائج تحليل واختبار الفروق في معنوية محتوى فقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة في أربعة نتائج.

أولا: - المعلومات التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية، يمكن تبويبها حسب طبيعتها،إلى مجموعتين من المعلومات.حيث تتضمن المجموعة الأولى معلومات عن الموضوعات المحاسبية ذات الأهمية النسبية ، وفق الحكم المهنى للمراجع ، والتي تنقسم إلى أربعة أنواع من المعلومات كما يلى: -

- معلومات عن عناصر الأصول المالية، ممثلة في كل من الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، والعملاء،

- معلومات عن عناصر الأصول غير المالية، ممثلة في كل من العقارات والآلات والمعدات، المخزون والشهرة،
- معلومات عن الإيرادات،
- معلومات أخرى، ممثلة في كل من الاقرارات الزكوية والضريبية، والقضايا المتنازع عليها.

بينما تتضمن المجموعة الثانية معلومات عن إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية الأربعة المذكورة سابقاً ، مبوبة حسب طبيعة تلك المعلومات. وتتشابه هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من Ecim et al.(2023);Li (2020) ; Kitiwong and Sarapaivanich (2020); Ahmet (2021); Smith and Fulchino (2019).

ثانياً: - يختلف نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية المهمة التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية، مقاساً بكل من عدد الكلمات ومعدل التكرار. حيث يأتي في المرتبة الأولى معلومات عناصر الأصول المالية، ثم في المرتبة الثانية معلومات عناصر الأصول غير المالية، ثم معلومات الإيرادات في المرتبة الثالثة، وفى المرتبة الرابعة تأتى معلومات الموضوعات المحاسبية الأخرى.

ثالثاً : - يختلف نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية ، والتي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية، باختلاف طبيعة الموضوع المحاسبي محل المراجعة. حيث يأتي في المرتبة الأولى نطاق إجراءات مراجعة معلومات عناصر الأصول المالية، ثم في المرتبة الثانية نطاق إجراءات مراجعة عناصر معلومات الأصول غير المالية، ثم نطاق إجراءات مراجعة معلومات الإيرادات في المرتبة الثالثة، وفى المرتبة الرابعة يأتى نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات الأخرى.

رابعاً: - نطاق كل من معلومات الأصول المالية ومعلومات الأصول غير المالية ومعلومات الإيرادات وإجراءات المراجعة المرتبطة بكل منهم، والتي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية ، يتوقف على طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها الشركة محل المراجعة.

4/10 نماذج ومتغيرات الدراسة

تضمن الشكل السابق رقم (1)، إطار مقترح للعلاقة بين نطاق المحتوى المعلوماتى لفقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار الأسهم، بالإضافة إلى أثر سمعة شركة المراجعة كمتغير معدل لهذه العلاقة. ولإختبار الاطار المقترح، اعتمد الباحث على نطاق كل من معلومات عناصر الأصول المالية، معلومات عناصر الأصول غير المالية، ومعلومات الإيرادات، وإجراءات المراجعة لكل منهم، مع عدم الأخذ في الاعتبار معلومات عناصر الموضوعات المحاسبية الأخرى نظراً لانخفاض نطاقها (يمثل 1% من نطاق معلومات عناصر الموضوعات المحاسبية ككل) ، وذلك مقارنة ببقية محتويات فقرة الامور الرئيسية. ويتناول هذا الجزء عرض نماذج ومتغيرات إختبارات فرضى البحث وكيفية قياس كل منها.

تتضمن أدبيات المحاسبة المالية والتمويل العديد من المداخل لقياس خطر انهيار أسعار الأسهم، إذ تعتمد معظم هذه المداخل على التغير في عوائد أسهم الشركات بالأسواق المالية والتي يتم تقديرها كبواقي Residuals لنموذج السوق. ومن الممكن تبويب هذه المداخل (Habib et al., 2018) إلى ثلاثة أنواع على الأقل. حيث يعتمد المدخل الأول عند قياس خطر انهيار أسعار الأسهم على مفهوم المتغير ثنائي القيمة. وفى ظل هذا المدخل تواجه الشركة خطر انهيار أسعار أسهمها، إذا كانت عوائد أسهم الشركة في أسبوع معين أو أكثر منخفضة، على الأقل، بمقدار 3.09 عن متوسط عوائدها خلال

السنة محل القياس، وبخلاف ذلك لا يكون سعر سهم الشركة معرضاً لخطر الانهيار. ومن ثم فإن الانخفاض في عوائد الأسهم بمقدار 3.09 يعتبر بمثابة حد فاصل بين الشركات التي تتعرض والتي لا تتعرض لخطر انهيار أسعار أسهمها. بينما يعتمد المدخل الثاني على قيمة الانحراف السالب للعوائد غير العادية الأسبوعية للأسهم كمقياس لخطر انهيار أسعار الأسهم. في حين يعتمد المدخل الثالث على التغيرات في العوائد الأسبوعية للاسهم كمقياس لخطر انهيار أسعار الأسهم أو ما يسمى بمقياس التقلب من أسفل إلى أعلى Down-to-Up volatility measure (DUVOL) . ويعتبر المدخل الثالث أكثر المداخل دقة وإستخداماً في قياس خطر انهيار أسعار الأسهم بأدبيات المحاسبة المالية (عطية، 2021؛ مسعود، 2020؛ عبد الحليم وآخرون، 2022؛ Hunjra et al., 2020; Habib et al., 2018). ولهذا سوف يعتمد الباحث على المدخل الثالث في قياس خطر انهيار أسعار أسهم شركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. وتعتمد الفكرة الرئيسية للمدخل الثالث في قياس خطر انهيار أسعار الأسهم على أن عوائد الأسهم الأسبوعية الخاصة بالشركة "i" خلال السنة المالية "t"، يتم تقسيمها إلى مجموعتين. حيث تتضمن المجموعة الأولى الأسابيع التي تكون فيها عوائد أسهم الشركة متجهة إلى أسفل، ويحدث ذلك عندما تكون عوائد الأسهم لكل اسبوع أقل من متوسط العوائد السنوية لها. بينما تتضمن المجموعة الثانية الأسابيع التي تكون فيها عوائد أسهم الشركة متجهة إلى أعلى، ويحدث ذلك عندما تكون عوائد الأسهم لكل اسبوع أكبر من متوسط العوائد السنوية لها. ثم بعد ذلك يتم حساب اللوغاريتم الطبيعي للانحراف المعياري لمشاهدات كلتا المجموعتين. ثم يلى ذلك قياس قيمة التقلب من أسفل إلى أعلى DUVOL والتي تمثل نسبة قيمة اللوغاريتم الطبيعي للانحراف المعياري لإجمالي قيم المشاهدات المنخفضة إلى قيمة اللوغاريتم الطبيعي للانحراف المعياري لإجمالي قيم المشاهدات المرتفعة، وذلك وفق النموذج التالي رقم (1)

$$DUVOL_{j,\tau} = \log\{(n_u - 1)\sum_{Down} w^2{}_{j,\tau} / (n_d - 1)\sum_{Up} w^2{}_{j,\tau}\} \quad (1)$$

ث إن:

na تعبر عن عدد مشاهدات المجموعة التي تكون عوائدها الأسبوعية متجهة الى أسفل

m تعبر عن عدد مشاهدات المجموعة التي تكون عوائدها الأسبوعية متجهة الى أعلى

وتشير زيادة قيمة مقياس التقلب من أسفل إلى أعلىDUVOL، المحسوبة وفق النموذج السابق رقم (1)، إلى إرتفاع خطر انهيار أسعار أسهم الشركة.

ولإختبار إطار البحث ، كما بالشكل السابق رقم (1)، تم صياغة النموذجين التاليين رقم (2) ورقم (3) ، بهدف اختبار الفرض الأول و الفرض الثانى للبحث على التوالي.

$$SPCR_{it} = \beta_0 + \beta_1 DIS.REV_{it} + \beta_2 DIS.FIN_{it} + \beta_3 DIS.NFIN_{it} + \beta_4 AUD.REV_{it} + \beta_5 AUD.FA_{it} + \beta_6 AUD.NFA_{it} + \beta_7 Sector_{in} + \beta_8 EPS_{it} + \beta_9 SIZE_{it} + \beta_{10} LEV_{it} + \varepsilon \quad (2)$$

$$SPCR_{it} = \beta_0 + \beta_1 DIS.AC_{it} + \beta_2 AUDP_{it} + \beta_3 AUD.REP_{it} + \beta_4 AUD.REP_{it} * AUDP_{it} + \beta_5 AUD.REP_{it} * DIS.AC_{it} + \beta_6 Sector_{in} + \beta_7 EPS_{it} + \beta_8 SIZE_{it} + \beta_9 LEV_{it} + \varepsilon \quad (3)$$

يتضمن نموذج البحث السابق رقم (2) ، خطر انهيار أسعار الأسهم كمتغير تابع، وست متغيرات مستقلة تتضمن كل من المحتوى المعلوماتى لفقرة الأمور الرئيسية ،ممثلة في نطاق كل من معلومات عناصر الأصول المالية و معلومات عناصر الأصول غير المالية ومعلومات الإيرادات، بالإضافة إلى نطاق إجراءات مراجعة كل منهم على حدة ، وكذلك أربعة متغيرات رقابية وهي نوع الصناعة، حجم الشركة، ربحية السهم، والرافعة المالية (عطية، 2021؛ مسعود، 2020؛ عبد الحليم وآخرون، 2022؛

(Hunjra et al., 2020; Habib et al., 2018). بينما تضمن نموذج البحث السابق رقم (3)، خطر انهيار أسعار الأسهم كمتغير تابع، وكل من إجمالى نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية و اجمالى إجراءات مراجعتها وسمعة شركة المراجعة كمتغيرات مستقلة بالإضافة إلى متغيرين تفاعلين. إذ يهدف المتغير التفاعلى الأول إلى بيان أثر التفاعل بين سمعة شركة المراجعة ونطاق معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية على خطر انهيار أسعار الأسهم، بينما يهدف المتغير التفاعلي الثاني إلى بيان أثر التفاعل بين سمعة شركة المراجعة ونطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية على خطر انهيار أسعار الأسهم. ويعرض الجدول التالي رقم (7) طبيعة وكيفية قياس متغيرات كلا النموذجين.

جدول (7)
متغيرات نماذج البحث

المتغيرات	نوع المتغير	رمز المتغير	طريقة القياس
خطر انهيار أسعار الأسهم	تابع	SPCRit	قيمة DUVOL كبديل Proxy لقياس خطر انهيار أسعار أسهم الشركة "i" في نهاية الفترة المالية "t" ، والتي تم قياسها بإستخدام نموذج البحث السابق رقم (1).
نطاق معلومات الإيرادات	مستقل	DIS.REVit	عدد كلمات معلومات الإيرادات المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة في نهاية الفترة المالية "t" للشركة "i" ، والمستمدة من نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى.
نطاق معلومات الأصول المالية	مستقل	DIS.FINit	عدد كلمات معلومات الأصول المالية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة في نهاية الفترة المالية "t" للشركة "i" ، والمستمدة من نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى.
نطاق معلومات الأصول غير المالية	مستقل	DIS.NFINit	عدد كلمات معلومات الأصول غير المالية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقريرالمراجعة في نهاية الفترة المالية "t" للشركة "i" ، والمستمدة من نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى.
نطاق إجراءات مراجعة معلومات الإيرادات	مستقل	AUD.REVit	عدد إجراءات مراجعة معلومات الإيرادات المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة ، في نهاية الفترة المالية "t" للشركة "i" ، والمستمده من نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى .

المتغيرات	نوع المتغير	رمز المتغير	طريقة القياس
نطاق إجراءات مراجعة معلومات الأصول المالية	مستقل	AUD.FAit	عدد إجراءات مراجعة معلومات الأصول المالية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة ، في نهاية الفترة المالية "t" للشركة "i" ، والمستمده من نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى .
نطاق إجراءات مراجعة معلومات الأصول غير المالية	مستقل	AUD.NFAit	عدد إجراءات مراجعة معلومات الأصول غير المالية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة ، في نهاية الفترة المالية "t" للشركة "i" ، والمستمدة من نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى .
نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية	مستقل	DIS.ACit	عدد كلمات معلومات جميع الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة في نهاية الفترة المالية "t" للشركة "i" ، والمستمدة من نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى.
نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية	مستقل	AUDPit	عدد إجراءات مراجعة معلومات جميع الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة ، في نهاية الفترة المالية "t" للشركة "i" ، والمستمدة من نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى .
سمعة شركة المراجعة	مستقل	AUD.REPit	متغير وهمى يأخذ "2" إذا كانت القوائم المالية في نهاية الفترة المالية "t" للشركة "i" تم مراجعتها بواسطة إحدى شركات المراجعة الكبرى BIG-4، ويأخذ "1" بخلاف ذلك.
سمعة شركة المراجعة و نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية	تفاعلي	AUD.REPit * AUDPit	أثر التفاعل بين سمعة شركة المراجعة ونطاق مراجعة جميع معلومات الموضوعات المحاسبية للشركة "t" ، والمدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة في نهاية الفترة المالية "i".
سمعة شركة المراجعة و نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية	تفاعلي	AUD.REPit * DIS.ACit	أثر التفاعل بين سمعة شركة المراجعة ونطاق إجمالي معلومات الموضوعات المحاسبية للشركة "i"، والمدرجة بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة في نهاية الفترة المالية "t".
نوع الصناعة	رقابى	Sectorin	نوع الصناعة "n" التي تنتمى إليها الشركة "i". حيث تأخذ "n" الأرقام من (1) الى (13)، وفق تبويب صناعات العينة كما هو موضح بالجدول السابق رقم (1)
حجم الشركة	رقابى	Sizeit	اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول الشركة "i" في نهاية الفترة المالية "t"

المركز المالي للشركة	رقابى	Levit	الرافعة المالية للشركة "i"، والتي تم قياسها بقسمة مجموع الالتزامات على مجموع الأصول في نهاية الفترة المالية "t".
ربحية الشركة	رقابى	EPSit	ربحية سهم الشركة "i" في نهاية الفترة المالية "t".

5/10 عرض وتحليل نتائج اختبارات فرضى البحث

يتناول هذا القسم عرض وتحليل نتائج اختبار فرضى البحث، وذلك من خلال تبويب هذا القسم إلى ثلاثة أجزاء متتالية. حيث يتناول الجزء الأول عرض وتحليل نتائج اختبار صلاحية بيانات العينة لتطبيق الأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار فرضى البحث. كما يتناول الجزء الثاني عرض وتحليل كل من نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث ونتائج تحليل مصفوفة الإرتباط بين متغيرات نماذج البحث. بينما يتناول الجزء الثالث عرض وتحليل نتائج الاختبارات الإحصائية لفرضى البحث.

1/5/10 اختبارات صلاحية البيانات

للتحقق من صلاحية بيانات عينة البحث لتطبيق الأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبارات فرضى البحث وجودة تقديرات نماذج البحث، تم تنفيذ كل من اختبار مشكلة التداخل الخطى واختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات نموذجى البحث رقم (2) ورقم (3) كل على حدة.

1/1/5/10 عرض وتحليل نتائج اختبار مشكلة التداخل الخطي بين متغيرات نماذج البحث.

يعرض الجدول التالي رقم (8)، نتائج اختبار مشكلة التداخل الخطي Multicollinearity Test بين متغيرات نموذجى البحث رقم (2) ورقم (3).

جدول (8):
نتائج اختبار مشكلة التداخل الخطي بين متغيرات نموذج البحث

نموذج البحث رقم (٢)			نموذج البحث رقم (٣)		
رمز المتغير	معامل تضخم التباين	التباين المسموح به	رمز المتغير	معامل تضخم التباين	التباين المسموح به
DIS.REV	١,٦٣٢	٠,٦١٣	DIS.AC	١,٧١٠	٠,٥٨٥
DIS.NFIN	١,٥٢٠	٠,٦٥٨	AUD.REP	٣,٤٣٨	٠,٢٩١
DIS.FIN	١,٥٦٦	٠,٦٣٩	AUDP	٢,١١٨	٠,٤٧٢
AUD.REV	٢,١٠٨	٠,٤٧٤	AUD.REPit * DIS.ACit	٧,٥٧٠	٠,٨١٣
AUD.NFA	١,٦٢٧	٠,٦١٥	AUD.REPit * AUDPit	٦,٦٤٠	٠,٦١٧
AUD.FA	١,٧٤٩	٠,٥٧٢	SIZE	١,١٢٢	٠,٨٩١
Size	١,١١٤	٠,٨٩٨	EPS	١,٠٧٨	٠,٩٢٧
EPS	١,٠٧٨	٠,٩٢٨	LEV	١,٠٧٤	٠,٩٣١
LEV	١,٠٦٤	٠,٩٤٠			
Sectorin	١,٢١٠	٠,٧٩٠			

يتضح من الجدول السابق رقم (8) أن قيمة معامل تضخم التباين (VIF) لجميع متغيرات نماذج البحث، أقل من (10)، وكذلك قيمة التباين المسموح بها أكبر من (5%)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة تداخل خطي بين متغيرات أي نموذج من نماذج البحث (Saunders et al. 2016; Field 2018).

2/1/5/10 عرض وتحليل نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات نماذج البحث

يعرض الجدول التالي رقم (9)، نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Auto-Correlation Test بين متغيرات نموذجى البحث رقم (2) ورقم (3).

جدول (9):
نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات نموذج البحث

بيان	نموذج رقم (2)	نموذج رقم (3)
Durbin-Watson	2.001	1.690

يتضح من الجدول السابق رقم (9) أن قيمة Durbin-Watson، لا تقل عن 1.5 ولا تزيد عن 2، مما يشير الى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين متغيرات أي نموذج من نموذجى البحث رقم (2) ورقم (3) (Verbeek , 2017).

2/5/10 عرض وتحليل نتائج الإحصاءات الوصفية ونتائج احتساب معامل إرتباط بيرسون

يعرض الجدول التالي رقم (10)، نتائج الإحصاءات الوصفية لمجموعة من متغيرات البحث.

جدول (10):
الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

بيان / المتغير	الرمز	عدد المشاهدات	الحد الأدنى	المتوسط	الحد الأعلى
خطر انهيار أسعار الأسهم	SPCR	٧١٤	٣,٢٠-	٠,١٠	١,٢٢
نطاق معلومات عناصر الأصول المالية	DIS.NFIN	٧١٤	٠,٠٠	١٥٤	٦٥٥,٠٠
نطاق معلومات عناصر الأصول غير المالية	DIS.FIN	٧١٤	٠,٠٠	١٠٢	٥٩٦,٠٠
نطاق معلومات الإيرادات	DIS.REV	٧١٤	٠,٠٠	٥٣	٢٤٤,٠٠
نطاق مراجعة معلومات الأصول المالية	AUD.NFA	٧١٤	٠,٠٠	٥	٢٩,٠٠
نطاق مراجعة معلومات الأصول غير المالية	AUD.FA	٧١٤	٠,٠٠	٤	١٨,٠٠
نطاق مراجعة معلومات الإيرادات	AUD.REV	٧١٤	٠,٠٠	٢	١٠,٠٠
حجم الشركة	Size	٧١٤	٤,٢٨٠	٦,٣٨١	٨,٦٦٧
ربحية السهم	EPS	٧١٤	٦,٢-	٠,٨٩٣	٩,٩٩
الرافعة المالية	LEV	٧١٤	٠,٢٣٦	٠,٤٦٠	٠,٧٠٠

يتضح من الجدول السابق رقم (10) أن متوسط قيمة DUVOL ، والمعبر عنها بالرمز SPCR كمقياس لخطر انهيار أسعار الأسهم ، يساوى (0.1)، مما يشير إلى انخفاض مخاطر انهيار أسعار الأسهم على مستوى شركات العينة. وفيما يتعلق بتحليل نطاق أبعاد المحتوى المعلوماتي لفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة لشركات العينة، يتضح أن الأصول المالية، تأتى في المرتبة الأولى من حيث كمية المعلومات التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية، وذلك بمتوسط (154) كلمة، ثم تأتى معلومات الأصول غير المالية، في المرتبة الثانية بمتوسط (102) كلمة، وفى المرتبة الأخيرة تأتى معلومات الإيرادات بمتوسط (53) كلمة. كذلك يأتى نطاق إجراءات مراجعة معلومات الأصول المالية التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية، في المرتبة الأولى بمتوسط (5) اجراءات. ثم يأتي نطاق إجراءات مراجعة معلومات الأصول غير المالية، في المرتبة الثانية بمتوسط (4) اجراءات، وفى المرتبة الأخيرة يأتي نطاق إجراءات مراجعة معلومات الإيرادات، بمتوسط (2) إجراء. ومما هو جدير بالذكر أن تحليل نتائج الإحصاءات الوصفية لكل من نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية ونطاق إجراءات مراجعتها، تتسق مع نتائج تطبيق اسلوب تحليل المحتوى السابق الإشارة إليها بالجداول السابقة رقم (2) ورقم (3) ورقم (4). بالإضافة إلى ما سبق، يمثل متوسط قيمة كل من حجم الشركة وربحية السهم والرافعة المالية (6.381)، (0.893)، (0.460) على التوالي.

كما تشير النتائج الإحصائية لمصفوفة الارتباط ، بمستوى ثقة (5%)، والواردة بالجدول التالى رقم (11) إلى:

- إنخفاض قيمة معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة عن (80%) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي بين متغيرات الدراسة، وهذه النتيجة تتسق مع نتائج قيم Durbin-Watson السابق الإشارة إليها بالجدول السابق رقم (9).
- وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين خطر انهيار أسعار الأسهم و نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية، ممثلة في كل من معلومات الأصول المالية ، معلومات الأصول غير المالية، ومعلومات الإيرادات.
- وجود علاقة، ولكن غير معنوية، بين خطر انهيار أسعار الأسهم و نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية ، ممثلاً في كل من إجراءات مراجعة معلومات الايرادات و إجراءات مراجعة معلومات الأصول المالية و إجراءات مراجعة معلومات الأصول غير المالية.
- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين سمعة شركة المراجعة وخطر انهيار أسعار الأسهم.
- وجود علاقة، ولكن غير معنوية، بين خطر انهيار أسعار الأسهم وكل من حجم الشركة وربحية السهم. بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين الرافعة المالية و خطر انهيار أسعار الأسهم.
- وجود علاقة ارتباط معنوية بين نوع القطاع الصناعى الذى تنتمى اليه الشركة وخطر انهيار أسعار أسهمها.
- وجود علاقة ارتباط معنوية بين نوع القطاع الصناعى الذى تنتمى اليه الشركة وكل من نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية، ممثلة في نطاق كل من معلومات الأصول المالية ، معلومات الأصول غير المالية، ومعلومات الإيرادات، وكذلك كل من إجراءات مراجعة معلومات الايرادات و إجراءات مراجعة معلومات الأصول المالية

و إجراءات مراجعة معلومات الأصول غير المالية. وهذه النتيجة تتسق مع إختبارات تحليل التباين في اتجاه واحد السابق الإشارة إليها في الجدولين السابقين رقم (5) ، ورقم(6).

جدول (11):
نتائج احتساب معامل ارتباط بيرسون

		SPCR	DIS.REV	DIS.NFIN	DIS.FIN	AUD.REV	AUD.NFA	AUD.FA	Sector	SIZE	EPS	LEV	AUD.REP
SPCR	Pearson Correlation	1	.062	.051	.001	.019	.024	-.007	.090	-.070	.008	.096	-.190
	Sig. (2-tailed)		.040	.043	.034	.611	.521	.858	.016	.061	.828	.010	.000
DIS.REV	Pearson Correlation		1	-.081	-.032	.543	-.018	.024	.180	-.110	-.080	.076	-.021-
	Sig. (2-tailed)			.031	.393	.000	.638	.523	.000	.003	.032	.042	.572
DIS.NFIN	Pearson Correlation			1	-.319	-.047	.456	-.190	.200	.118	-.098	-.007-	.099
	Sig. (2-tailed)				.000	.208	.000	.000	.000	.002	.009	.855	.008
DIS.FIN	Pearson Correlation				1	-.004-	-.162	.468	-.127	.119	.189	.030	.055
	Sig. (2-tailed)					.913	.000	.000	.001	.001	.000	.423	.142
AUD.REV	Pearson Correlation					1	.317	.378	.137	-.011	-.057	.023	-.021-
	Sig. (2-tailed)						.000	.000	.000	.762	.131	.532	.567
AUD.NFA	Pearson Correlation						1	.181	.126	.018	-.055	.038	.031
	Sig. (2-tailed)							.000	.001	.623	.143	.314	.416
AUD.FA	Pearson Correlation							1	-.072	.053	.037	.076	-.008
	Sig. (2-tailed)								.056	.155	.327	.043	.836
Sector	Pearson Correlation								1	.113	.129	-.044	.015
	Sig. (2-tailed)									.003	.001	.244	.690
Size	Pearson Correlation									1	-.022	-.004	.235
	Sig. (2-tailed)										.564	.924	.000
EPS	Pearson Correlation										1	-.117	-.074
	Sig. (2-tailed)											.002	.047
LEV	Pearson Correlation											1	-.122
	Sig. (2-tailed)												.001
AUD.REP	Pearson Correlation												1
	Sig. (2-tailed)												

3/5/10 نتائج الاختبارات الإحصائية لفروض البحث

1/3/5/10 نتائج الاختبارات الإحصائية: الفرض الاول

يهدف الفرض الأول للبحث إلى توفير دليل عملى على أثر المعلومات التي يقوم المراجع بناء على حكمه المهنى بالإبلاغ عنها بفقرة الأمورالرئيسية، ممثلة في كل من نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية ونطاق إجراءات مراجعتها،على خطر انهيار أسعار أسهم الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي. ولاختبار هذا الفرض تم تطبيق نموذج البحث السابق رقم (2) على بيانات شركات العينة

خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. و يعرض الجدول التالي رقم (12) نتائج تطبيق نموذج البحث السابق رقم (2).

جدول (12):
نتائج اختبار نموذج البحث رقم (2)

بيان	مخرجات النموذج			
معنوية النموذج P. Value	٠,٠٠٠			
معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	١٤,٠٠٪			
اختبار F	٣,٢٦٧			
المتغير التابع	خطر انهيار أسعار الأسهم SPCR			
رمز المتغير	طبيعة المتغير	مستوى المعنوية	اختبار t	قيمة معامل الانحدار
DIS.REV	مستقل	0.044	2.933	0.001
DIS.NFIN	مستقل	0.049	2.976	0.005
DIS.FIN	مستقل	0.040	2.991	0.009
AUD.REV	مستقل	0.521	-0.642	-0.007
AUD.NFA	مستقل	0.739	0.333	0.002
AUD.FA it	مستقل	0.962	0.048	0.001
Sector	رقابى	0.000	-5.511	-0.187
Size	رقابى	0.444	-0.765	-0.121
LEV	رقابى	0.000	3.511	0.325
EPS	رقابى	0.602	-0.522	-0.0027

يتضح من تحليل النتائج الإحصائية الواردة بالجدول السابق رقم (12) معنوية نموذج البحث السابق رقم (2)، على مستوى شركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، حيث بلغت قيم "F" المحسوبة (3.267) ، كما بلغ مستوى معنوية النموذج (0.000)، وهذا ما يدعمه قيمة معامل التحديد المعدل لنموذج البحث السابق رقم (2) والتي تشير إلى أن نسبة 14% من التغير في قيمة المتغير التابع، خطر انهيار أسعار الاسهم ، ترجع إلى التغير في قيمة كل من المتغيرات المستقلة والرقابية للنموذج. كذلك تشير النتائج الإحصائية بالجدول السابق رقم (12) الى أن قيمة مستوى المعنوية لكل من نطاق معلومات الإيرادات و نطاق معلومات عناصر الأصول غير المالية و نطاق معلومات عناصر الأصول المالية تساوى (,044)، (,049)، (,040) على التوالي. بالإضافة الى أن قيمة معامل الانحدار لكل من نطاق معلومات الإيرادات ونطاق معلومات عناصر الأصول غير المالية و نطاق معلومات عناصر الأصول المالية تساوى (,001)، (,005)، (,009) على التوالي. مما يشير الى وجود علاقة طردية ومعنوية بين خطر انهيار أسعار الأسهم و نطاق كل من معلومات الإيرادات ومعلومات عناصر الأصول غير المالية ومعلومات عناصر الأصول المالية. وهذه النتيجة تتشابه مع نتائج دراسة Boonyanet, and Promsen(2018) ، بينما تتعارض هذه النتيجة مع دراسة Zhi and Kang (2021). وربما يرجع السبب في التعارض في النتائج إلى الاختلاف في مستوى الأسواق المالية بين الدراسة الحالية ودراسة Zhi and Kang (2021)، وهذا ماتؤكده دراسة كل من Gutierrez et al.(2018); Lennox et al. (2022); Reid et al., (2019)، والتي أظهرت

ادلة عملية على وجود اثر لمستوى الأسواق المالية على مردود محتوى فقرة الأمور الرئيسية على الأطراف المتعاملة بتلك الأسواق. كذلك يتضح من نتائج الجدول السابق رقم (12) أن قيمة مستوى المعنوية لكل من نطاق إجراءات مراجعة معلومات الإيرادات ونطاق إجراءات مراجعة معلومات عناصر الأصول غير المالية ونطاق إجراءات مراجعة معلومات عناصر الأصول المالية تساوى (,521)، (,739)، (,962) على التوالي. بالإضافة الى أن قيمة معامل الانحدار لكل من نطاق إجراءات مراجعة معلومات الإيرادات و نطاق إجراءات مراجعة معلومات عناصر الأصول غير المالية و نطاق إجراءات مراجعة معلومات عناصر الأصول المالية تساوى (-,007)، (,002)، (,001) على التوالي. مما يقدم دليلاً عملياً على عدم وجود علاقة بين خطر انهيار أسعار اسهم الشركات وأى من نطاق إجراءات مراجعة معلومات الإيرادات أو نطاق إجراءات مراجعة معلومات عناصر الأصول غير المالية أو نطاق إجراءات مراجعة معلومات عناصرالأصول المالية،والتي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمورالرئيسية في تقريرالمراجعة لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. ومن ثم يتم قبول الفرض الفرعي (فـ11) للبحث، والذى يقدم دليلاً عملياً على وجود علاقة طردية ومعنوية بين نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية والتي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية و خطر انهيار أسعار أسهم الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي، وذلك بصرف النظرعن طبيعة تلك المعلومات. بينما يتم رفض الفرض الفرعي (فـ12)، مما يقدم دليلاً عملياً على عدم وجود علاقة بين نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي، وذلك بصرف النظر عن طبيعة تلك المعلومات.

بالإضافة إلى ماسبق، يتضح من تحليل نتائج الجدول السابق رقم (12)، وجود علاقة طردية ومعنوية بين الرافعة المالية للشركة وخطر انهيار أسعار أسهمها ، كما توجد علاقة عكسية ومعنوية بين حجم الشركة وخطر انهيار أسعار أسهمها، بالاضافة إلى وجود تأثير معنوى لنوع القطاع الصناعى الذى تنتمى إليه اشركة على خطر انهيار أسعار أسهمها. بينما لا توجد علاقة بين ربحية الشركة وخطر انهيار أسعار الأسهم.

2/3/5/10 نتائج الاختبارات الإحصائية: الفرض الثانى

يهدف الفرض الثانى إلى اختبار أثر سمعة شركة المراجعة على العلاقة بين المحتوى المعلوماتى لفقرة الأمور الرئيسية ممثلاً في كل من نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية و نطاق إجراءات مراجعتها، على خطر انهيار أسعار أسهم الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي. ولاختبار هذا الفرض تم تطبيق نموذج البحث السابق رقم (3) على بيانات شركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. ومما هو جدير بالذكر أن الأدلة العلمية التي تم الحصول عليها من اختبار الفرض الأول للبحث ، تم أخذها في الاعتبارعند صياغة نموذج البحث السابق رقم (3)، ومن ثم تم الاعتماد على كل من اجمالى نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية،دون الاخذ في الاعتبار طبيعة هذه المعلومات، واجمالى نطاق إجراءات مراجعتها وذلك لسببين رئيسيين وهما :

- تجنب مشكل التداخل الخطى بين متغيرات النموذج، وذلك من خلال الاعتماد على متغيرين تفاعلين فقط ، بدلا من الاعتماد على ستة متغيرات تفاعلية.
- انعكاس سمعة شركة المراجعة على جودة المراجعة المدركة من قبل الأطراف ذات المصلحة ، لا ترتبط باجراءات مراجعة موضوع معين من الموضوعات المحاسبية المهمة التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية، وإنما ترتبط بتخطيط وتنفيذ

إجراءات مراجعة هذه المعلومات بصرف النظرعن طبيعة الموضوع المحاسبى محل المراجعة.

ويعرض الجدول التالي رقم (13) نتائج تطبيق نموذج البحث السابق رقم (3).

جدول (13):
نتائج تطبيق نموذج البحث رقم (3)

بيان	مخرجات النموذج			
معنوية نموذج الانحدار P. Value	٠,٠٠٠			
معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	٪١٧,٥٠			
اختبار F	٦,٧١٦			
المتغير التابع	خطر انهيار أسعار الأسهم SPCR			
أسم المتغير	طبيعة المتغير	مستوى المعنوية	اختبار t	قيمة معامل الانحدار
DIS.AC	مستقل	٠,٠٠٥	٠,٨٨٨	٠,١٩٢
AUDP	مستقل	٠,٤٦٨	١,٥٩١-	٠,٠٩٥-
AUD.REP	مستقل	٠,١٧٦	-١,٤٠١	٠,٠١٣-
AUD.REP * AUDP	تفاعلي	٠,٠٣٧	٢,٨٦٦-	٠,٠١٦-
AUD.REP * DIS.AC	تفاعلي	٠,٢٠٩	١,٢٤٨	٠,٠٧٩
Sector	رقابي	٠,٠١٥	٥,٥١١	٠,٠١٠
Size	رقابي	٠,٣٢٣	٠,٦٠٦ -	٣,١٣٧-
LEV	رقابي	٠,٠٠١	٣,٣١٨ -	٠,٣٠٨١-
EPS	رقابي	٠,٧٥٢	٠,٣١٦	٠,٠٠٤١

يتضح من تحليل النتائج الواردة بالجدول السابق رقم (13) معنوية نموذج البحث السابق رقم (3)، على مستوى شركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، حيث بلغت قيم "F" المحسوبة (6.716)، كما بلغ مستوى المعنوية للنموذج (0.000)، وهذا ما يدعمه قيمة معامل التحديد المعدل لنموذج البحث السابق رقم (3) والتي تشير إلى أن نسبة 17.5% من التغير فى قيمة خطر انهيار أسعار الأسهم كمتغير تابع، ترجع إلى التغير في قيمة كل من المتغيرات المستقلة والتفاعلية والرقابية للنموذج. كذلك تشير النتائج الإحصائية بالجدول رقم (13) إلى أن مستوى المعنوية وقيمة معامل الانحدار لنطاق معلومات الموضوعات المحاسبية تساوى (0.005)، (0.192) على التوالي. مما يشير إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية في تقريرالمراجعة وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات. كذلك تبلغ قيمة كل من مستوى المعنوية ومعامل الانحدار لنطاق مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمورالرئيسية في تقريرالمراجعة على التوالي (0.468)، (-0.095). مما يشير إلى وجود علاقة عكسية، ولكن غير معنوية بين نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات. بينما تبلغ قيمة كل من مستوى المعنوية ومعامل الانحدار لسمعة شركة المراجعة على التوالي (0.176)، (-0.013) ، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية ولكن غير معنوية بين سمعة شركة المراجعة و خطر انهيار اسهم الشركات وهذه النتيجة تتشابه مع نتيجة دراسة Ahmet (2021). كذلك تشير نتائج الجدول السابق رقم (13) إلى أن

مستوى المعنوية وقيمة معامل الانحدار للمتغير التفاعلي بين سمعة شركة المراجعة ونطاق معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية تساوى (0.209)، (0.079) على التوالي. مما يشير إلى عدم قدرة سمعة شركة المراجعة على تعديل العلاقة بين نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية و خطر انهيار أسعار أسهم الشركات. بينما بلغت قيمة كل من مستوى المعنوية وقيمة معامل الانحدار للمتغير التفاعلي بين سمعة شركة المراجعة و نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية (0.037)، (-0.016) على التوالي. مما يوضح وجود علاقة عكسية ومعنوية بين المتغير التفاعلى و خطر انهيار أسعار أسهم الشركات. أو بعبارة أخرى قدرة سمعة شركة المراجعة على تعديل العلاقة بين نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار أسهم شركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. ومن ثم يتم رفض الفرض الثانى البديل (ف21)، ومن ثم عدم وجود تأثير معنوى لسمعة شركة المراجعة على تعديل العلاقة بين نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات. بينما يتم قبول الفرض الثانى البديل (ف22)، مما يوفر دليلاً عملياً على وجود تأثير معنوي لسمعة شركة المراجعة على تعديل العلاقة بين نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات.

وبناءً على ما سبق يمكن تلخيص نتائج الاختبارات الإحصائية لفرضى البحث في نتيجتين. حيث تتمثل النتيجة الاولى في وجود علاقة طردية ومعنوية بين خطر انهيار أسعار أسهم الشركات ونطاق معلومات الموضوعات المحاسبية، التي يقوم المراجع بناء على حكمه المهنى، بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية، ممثلة في كل من معلومات الإيرادات ومعلومات الأصول المالية ومعلومات الأصول غير المالية. مما يقدم دليلاً عملياً على وجود آثار سلبية لمعلومات الموضوعات المحاسبية ، التي يقوم المراجع بناء على حكمه المهنى ، بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية على خطر انهيار أسعار أسهم الشركات بالأسواق المالية. بينما لا توجد علاقة بين خطر أسعار أسهم الشركات ونطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية ، التي يقوم المراجع بناء على حكمه المهنى ، بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية، ممثلة في كل من إجراءات مراجعة معلومات الإيرادات و إجراءات مراجعة معلومات الأصول المالية و إجراءات مراجعة معلومات الأصول غير المالية. وتتمثل النتيجة الثانية ، في وجود تأثير معنوي لسمعة شركة المراجعة على تعديل العلاقة بين نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية ،التي يقوم المراجع بناء على حكمه المهنى، بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات. بينما لا يوجد تأثير معنوي لسمعة شركة المراجعة على تعديل العلاقة بين نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية التي يقوم المراجع بناء على حكمه المهنى، بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات. مما يقدم دليلاً عملياً على أن سمعة شركة المراجعة لها دور جوهرى في الحد من الآثار السلبية لمعلومات القضايا المحاسبية المدرجة بفقرة الأمور الرئيسية على خطر أنهيار أسعار أسهم الشركات. إذ يكون لشركات المراجعة ذات السمعة العالية، تأثير إيجابى ومعنوى في إضافة قيمة إلى وتعزيز الثقة في إجراءات مراجعة هذه المعلومات، ومن ثم زيادة الشفافية بفقرة الأمور الرئيسية، مما ينعكس بآثاره الإيجابية على الحد من خطر انهيار أسعار أسهم الشركات، وذلك مقارنة بالشركات التي تتم مراجعة قوائمها المالية بواسطة شركات مراجعة أخرى.

11 نتائج البحث ، التوصيات ، الدراسات المستقبلية

تناول البحث دراسة وتحليل واختبار العلاقة بين محتوى فقرة الأمور الرئيسية بتقرير المراجعة وخطر انهيار أسعار الأسهم في ضوء سمعة شركة المراجعة كمتغير معدل لهذه العلاقة. إذ تبلور الهدف النهائى للبحث فى اقتراح إطار لأثر سمعة شركة المراجعة على تعديل العلاقة بين المحتوى المعلوماتى لفقرة الامور الرئيسية بتقرير المراجعة وخطر انهيار أسعار الأسهم ، باستخدام كل من مفهوم نظرية أصحاب المصلحة ونظرية الإشارة، مع الاختبار العملى للإطار المقترح على الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودى.

ولقد أظهرت الدراسة التطبيقية ثلاثة نتائج. حيث تتمثل النتيجة الأولى في وجود فروق معنوية بين القطاعات الإقتصادية، وكذلك بين الشركات داخل كل قطاع على حدة، من حيث طبيعة ونطاق معلومات الموضوعات المحاسبية التي يقوم المراجع ، بناءً على حكمه المهنى، بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة ، والممثلة في ثلاثة أنواع من المعلومات وهى معلومات عن الأصول المالية ومعلومات عن الأصول غير المالية ومعلومات عن الإيرادات. بينما تتمثل النتيجة الثانية في وجود علاقة طردية ومعنوية بين خطر انهيار أسعار الأسهم ونطاق معلومات الموضوعات المحاسبية،التي يقوم المراجع ، بناء على حكمه المهنى، بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية، ممثلة في نطاق كل من معلومات عن الأصول المالية ومعلومات عن الأصول غير المالية ومعلومات عن الإيرادات. بينما لا توجد علاقة بين خطر انهيار أسعار الأسهم ونطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية، التي يقوم المراجع بناء على حكمه المهنى، بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية، ممثلة في نطاق إجراءات مراجعة كل من معلومات الأصول المالية ومعلومات الأصول غير المالية ومعلومات الإيرادات. وأخيراً تتمثل النتيجة الثالثة في وجود تأثير معنوي لسمعة شركة المراجعة على تعديل العلاقة بين نطاق إجراءات مراجعة معلومات الموضوعات المحاسبية ،التي يقوم المراجع بناء على حكمه المهنى، بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار الأسهم. بينما لا يوجد تأثير لسمعة شركة المراجعة على تعديل العلاقة بين نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية ،التي يقوم المراجع بناء على حكمه المهنى، بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار الأسهم. مما يقدم دليلاً عملياً على أن سمعة شركة المراجعة لها دورى جوهرى في الحد من الآثار السلبية لمعلومات القضايا المحاسبية ،التي يقوم المراجع بناء على حكمه المهنى ، بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية على خطرأنهيارأسعار أسهم الشركات. إذ يكون لشركات المراجعة ذات السمعة العالية تأثير جوهرى في الحد من تلك الآثار السلبية لمعلومات الموضوعات المحاسبية التي يقوم المراجع بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية، وذلك من خلال تحسين الثقة في إجراءات مراجعة تلك المعلومات، ومن ثم تعزيز جودة المراجعة المدركة من قبل المتعاملين بالأسواق المالية ، وكذلك تحسين قدرتهم على تقييمات حالات عدم التأكد تجاه التدفقات النقدية المستقبلية للشركة والمخاطر المحيطة بها ومن ثم اتخاذ قراراتهم بكفاءة وفعالية.

وبناء على ما سبق ، يمكن استخلاص نتيجة عامة للبحث مؤداها تقديم أدلة عملية على وجود علاقة طردية ومعنوية بين نطاق معلومات الموضوعات المحاسبية،التي يقوم المراجع بناء على حكمه المهنى، بالإبلاغ عنها بفقرة الأمور الرئيسية وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات وذلك بصرف النظر عن طبيعة تلك المعلومات، بالإضافة إلى وجود تأثير معنوى لسمعة شركة المراجعة على تعديل هذه العلاقة ومن ثم الحد من خطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودى.

وفى ضوء الأدلة العملية التي قدمتها الدراسة التطبيقية ، يوصى الباحث بمزيد من الدراسات المرتبطة بالانعكاسات الاقتصادية لمحتوى فقرة الأمور الرئيسية بتقرير المراجعة على الأسواق المالية ، منها على سبيل المثال: -

- دراسة مقارنة لأثر محتوى فقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة على ظاهرة عدم تماثل المعلومات بالأسواق المالية.
- دراسة مقارنة لأثر محتوى فقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة على أسعار الأسهم بالأسواق المالية.
- دراسة أثر القيود المالية على العلاقة بين محتوى فقرة الأمور الرئيسية في تقرير المراجعة و خطر انهيار أسعار أسهم الشركات.

مراجع البحث

أولا: - المراجع العربية.

إبراهيم ، احمد (2021).أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات على قرارات الاستثمار فى ضوء تباين خصائص الشركات ومجالس إدارتها بالمملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية). ***مجلة البحوث المالية***، المجلد (22)، العدد (1)، 1-61.

بخيت ، محمد(2017). أثر المحتوى المعموماتى لفقرة أمور المراجعة الأساسية في التقرير الجديد لمراقب الحسابات على تضيق فجوتي المعلومات والاتصال : دراسة تجريبية. ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، كلية التجارة، المجلد (1)، العدد (1)، 54-28.

بلال سالم ، والإسداوى مصطفى (2020). أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عدم تماثل المعلومات وابطاء تقرير المراجعة : دراسة اختبارية على الشركات المساهمة السعودية. ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية***، كلية التجارة، جامعة دمياط ، المجلد (1)، العدد (٢) ، 1-40.

رمضان،الجوهري (2021). مردود إفصاح مراقب الحسابات في تقريره الجديد عن أمور المراجعة الرئيسية على قرار الاستثمار باسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية : دراسة تجريبية. ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*** ، كلية التجارة، المجلد (5)، العدد (2) ،1-50.

عبد الحليم أحمد ، نبيل محمد ، وائل محمود (2022). أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على مخاطر انهيار أسعار الأسهم : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ***المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية***، المجلد (36)، العدد (1)، 275-364.

عبد العال ، محمود (2020).أثر إفصاح مراقب الحسابات بتقريره عن تقديرات القيمة العادلة كأحد أمور المراجعة الأساسية على احكامه و تصرفاته المهنية التشككية : دراسة تجريبية. ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*** ، كلية التجارة، المجلد (2) ، العدد (2) ، 1-75.

عطيه ،متولي (٢٠٢١) .أثر العلاقة بين لجان المراجعة وجودة التقرير المالي على خطر انهيار أسعار الأسهم : أدلة عملية من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية. ***مجلة المحاسبة والمراجعة ، اتحاد الجامعات العربية*** ، العد (1) ، ٢٠٨ -279.

مسعود ،سناء (٢٠٢٠). قياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة البورصة المصرية. ***مجلة الفكر المحاسبي*** ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد (٢٤) ، العدد (3) ، ٢٨١ – ٣٧٠.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (2023)***.معيار المراجعة الدولى 701: الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجعة المستقل*** ، المعايير الدولية للمراجعة و الفحص و التأكيدات الأخرى و الخدمات ذات العلاقة .

---------- (2023). معيار المراجعة الدولى 260: ***الاتصال بالمكلفين بالحوكمة*** ، المعايير الدولية للمراجعة و الفحص و التأكيدات الأخرى و الخدمات ذات العلاقة .

ثانيا: - المواقع الالكترونية

هيئة سوق المال السعودية، تداول، http://www.tadawul.com.sa
قاعدة بيانات بلومبرج Bloomberg

ثالثا: - المراجع الأجنبية

Abu, N., Romlah, J., Mohd, R., and Mohamat, H. (2021). Key Audit Matters and Investors' Reactions. ***Management and Accounting Review***. 20 (3),1-28.

Ahmet, O.,(2021). What factors affect the disclosure of Key Audit Matters? Evidence form manufacturing firms. ***International Journal of Management Economics and Business***. 17 (1),149-162.

Almulla, M., and Bradbury, M., (2022). Auditor, client, and investor consequences of the enhanced auditor's report. ***International Journal of Auditing***. 26(2),134-150.

Al-mulla, M., and Michael ,B.(2021). Auditor, client and investor consequences of the enhanced auditor's report", ***International Journal of Auditing***. 26(2) ,134-150.

Altawalbeh, M., and Alhajaya, M. (2019). The Investors Reaction to the Disclosure of Key Audit Matters: Empirical Evidence from Jordan. ***International Business Research***. 12(3), 50-57.

Baginski, S., Campbell, J. Hinson, L. and Koo, D. (2018). Do Career Concerns Affect the Delay of Bad News Disclosure?.***The Accounting Review***. 93 (2), 61–95.

Bao, D., Kim, Y., Mian, G. and Su, L. (2019). Do Managers Disclose or Withhold Bad News? Evidence from Short Interest. ***The Accounting Review***. 94 (3), 1–26.

Bedard , J. Sirois, L, , and Bera, P. (2018). The informational value of key audit matters in the auditor's report: Evidence from an eye-tracking study. ***Accounting Horizons***. *32*(2), 141-162.

Bedeir , R.(2023). The Effect of KAMs Disclosure in the Extended Audit Report on Managerial Bad News Hoarding Behavior and Stock Price Crash Risk: The Role of Audit Firm Characteristics. ***The Academic Journal of Contemporary Commercial Research***.3(1),1-23.

Boonyanet, W., and Promsen, W. (2019). Key audit matters: Just little informative value to investors in emerging markets ?. ***Chulalongkorn Business Review***. 41(159), 153–183.

Carlson,T.(2021).Determinants and Outcomes of Goodwill Impairment Key Audit Matters, ***Unpublished PH.D***, Florida Atlantic University, ProQuest Dissertations Publishing.

Chen, J., Chan, K., Dong, W. and Zhang, F. (2017). Internal Control and Stock Price Crash Risk: Evidence from China. ***European Accounting Review***. 26 (1), 125-152.

Chrityakierne , K.(2023).Properties of Key Audit Matters: Determinants and Impacts on the Capital Market. ***Unpublished PHD***, University of Sydney Business School, University of Sydney.

Ciger, A., Vardar, C., and Kınay, B. (2019). Key audit matters: A research on listed firms in CEE countries and Turkey. ***Business and Economic Horizons***. 15(3), 393-422.

Coram, P., and Wang, L.(2020). The effect of disclosing key audit matters and accounting standard precision on the audit expectation gap. ***International Journal of Auditing***. 25(2), 270-282.

Danescu,T., and Spatacean,O.(2018). Audit opinion impact in the investors' perception: empirical evidence on Bucharest Stock Exchange. ***Audit financial***. 1(149),111-121.

Davies, D., Brennan, N., and Vourvachis, P.(2012). Text Analysis Methodologies in Corporate Narrative Reporting Research. ***23rd CSEAR International Colloquium*** .1-45.

Ecim, D., Maroun, W., and Duboisee de Ricquebourg, A. (2023). An analysis of key audit matter disclosures in South African audit reports from 2017 to 2020. ***South African Journal of Business Management***. 54(1),1-14.

Elmarzouky, M., Khaled, H., and Tarek, A.(2022).Do key audit matters signal corporate bankruptcy?. ***Accounting and Management Information Systems***. 21(3), 315-334.

Fayad , A., Altawalbeh, M. and Alhajaya, M. (2019).The Investors Reaction to the Disclosure of Key Audit Matters: Empirical Evidence from Jordan. ***International Business Research***.12(3),1-50.

Ferreira , C., and Ana Isabel , M.(2020). Analysis of the relationship between company characteristics and key audit matters disclosed. ***Rev. contab. financ***. 31 (83), 262-274.

Field, A. (2018). **Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics**. 5th Edition, London, SAGE Publications Ltd.

Gold, A., Heilmann, M., Pott, C., and Rematzki, J. (2020). Do key audit matters impact financial reporting behavior? ***International Journal of Auditing***. *24*(2), 232-244.

Grosu, M., Costel, I., and Ioan-Bogdan, R.(2020).The Quality of Financial Audit Missions by Reporting the Key Audit Matters. ***Audit Financiar***. 1(157),182-195.

Gutierrez, E., Minutti-Meza, M., Tatum, W., and Vulcheva, M. (2018). Consequences of adopting an expanded auditor's report in the United Kingdom. ***Review of Accounting Studies***. 23(4), 1543-1587.

Habib , A., Hasan, M., and Jiang ,H.(2018). Stock price crash risk: review of the empirical literature. ***Accounting and Finance.*** 58 , 211-251.

Habib, A., and Jiaying Huang, H. (2019). Abnormally long audit report lags and future stock price crash risk: evidence from China. ***International Journal of Managerial Finance***. 15(4),611-635.

Hoang, H. and Phang, S.-Y. (2020). How Does Combined Assurance Affect the Reliability of Integrated Reports and Investors' Judgments?. ***European Accounting Review***. 30(1),175-195.

Hoang, H., Robyn, M., Soon-Yeow, P., and Xinning, X.(2022). Investor reactions to key audit matters: Financial and non-Financial Context. ***Accounting and Finance***.26,1-25.

Houston, J., Lin, C., Liu, S. and Wei, L. (2019). Litigation Risk and Voluntary Disclosure: Evidence from Legal Changes. ***The Accounting Review***. 94 (5), 247-272.

Huang , Q.(2021). Do Critical Audit Matter Disclosures Impact Investor Behavior?. ***Unpublished PHD***, Columbia University, the Graduate School of Arts and Sciences.

Hunjra, A., Mehmood, R., and Tayachi ,T. (2020). How do corporate social responsibility and corporate governance affect stock price crash risk?. ***Journal of Risk and Financial Management*** .13 (30),1-15.

Iwanowicz, T. and Iwanowicz, B. (2019). ISA 701 and Materiality Disclosure as Methods to Minimize the Audit Expectation Gap. ***Journal of Risk and Financial Management***. 12(4),1-20.

Junior, E., and Galdi, F. (2019). The informational relevance of key audit matters. ***Revista Contabilidadee Financas***. 31 *(82)*, 67-83.

Kachelmeier, S., Rimkus, D., Schmidt, J., and Valentine, K. (2019). The forewarning effect of critical audit matter disclosures involving measurement uncertainty. ***Contemporary Accounting Research***.37(4), 2186-2212.

Kipp, P. (2017). The effect of expanded audit report disclosures on users' confidence in the audit and the financial statements. GATR Journal of Finance and Banking Review. 5 (3), 70–77.

Kitiwong,W.,and Sarapaivanich, N.(2020).Consequences of the implementation of expanded audit reports with key audit matters (KAMs) on audit quality. ***Managerial Auditing Journal***, 35 *(8)*, 1095-1119.

Klevak , J., Joshua, L., Duo , P., and Kate, S.(2023). Critical Audit Matters: Possible Market Misinterpretation. ***Auditing: A Journal of Practice and Theory***. 42(3),1-26.

Klevak, J., Livnat, J., Pei, D., and Suslava, K. (2021). A New Uncertainty Measure—CAM. ***The Journal of Investing February***. 30 (2), 93-113.

Kohler, A., Ratzinger-Sakel, A., and Theis, J.(2020). The effect of key audit matters on the auditor's report's communicative value: Experimental evidence from investment professionals and non-professional investors. ***Accounting in Europe***. 17 (2), 105-128.

Lau,C.(2021).Measurement uncertainty and management bias in accounting estimates: the perspective of key audit matters reported by Chinese firms' auditors. ***Asian Review of Accounting***.10(2),1-25.

Lennox, C., Schmidt, J., and Thompson, A. (2022). Why are expanded audit reports not informative to investors? Evidence from the United Kingdom. ***Review of Accounting*** Studies.28(3),1-36.

Li, H., Hay, D. and Lau, D. (2019). Assessing the impact of the new auditor's report. ***Pacific Accounting Review***.31(1),110-132.

Li, X.(2020). Informational Value in Critical Audit Matters—Evidence from Institutional Investors in Shanghai Stock Market. ***American Journal of Industrial and Business Management***.10,286-304.

Liao, L., Minutti-Meza, M., Zhang, Y., and Zou, Y. (2019). Consequences of the adoption of the expanded auditor's report: Evidence from

Hong Kong. ***University of Miami Business School Research*** Paper No. 3392449.

Limaporn, S., Suttipun, M., Binarvang, K., Yebmae, C., Chamradlaph, P., and Eukuntorn, S. (2019). The Relationship between Key Audit Matters (KAM) disclosure and stock price of SET 100 companies from the Stock Exchange of Thailand. ***Journal of Accountancy and Management***. 11(3), 40-53.

Lotfi, F., Ramezani, A., and Naslmousavi, S. (2022). The Effect of Auditor's Characteristics on the Future Stock Price Crash Risk. ***Iranian Journal of Accounting, Auditing and Finance***. 6(2), 83-95.

Matta, J., and Khalil, F. (2020). The impact of Key Audit Matters (KAMs) on financial information quality: Evidence from Lebanon. ***Indonesian Management and Accounting Research***. 19(2),134-162.

Mazen Al-mulla , M., and Bradbury, M. (2021). Auditor client and investor consequences of the enhanced auditor's report. ***International Journal of Auditing,*** December ,1-30.

Metwaly, M., Difalla, Z., and Salem, H.(2023).The Effect of Key Audit Matters Disclosure on Stock Prices and Trading Volumes: Evidence from Listed Companies in the Egyptian Stock Exchange. ***Journal of Statistics Applications and Probability***. 12(2),791-815.

Moroney, R., Phang, S.-Y. and Xiao, X. (2021). When do investors value key audit matters?. ***European Accounting Review***. 30(1),63–82.

Ozlanski, M.(2019). Bright lines vs blurred lines: When do critical audit matters influence investor's perceptions of management's reporting credibility?. ***Advances in*** Accounting. 45 (3), 1-11.

Pinto, I., and Morais, A. (2019). What matters in disclosures of key audit matters: Evidence from Europe. ***Journal of International Financial Management and Accounting.*** *30(2)*,145-162.

Reid, L., Carcello, J., Li, C., and Neal, T. (2019). Impact of auditor report changes on financial reporting quality and audit costs: Evidence from the United Kingdom. ***Contemporary Accounting Research***. *36*(3), 1501-1539.

Saunders, M., Lewis, P., and Thornhill, A. (2016). **Research Methods for Business Students**. Seventh edition, New York, Pearson Education Limited

Sawangjan, P. , and Muttanachai, S.(2020).The Relationship Between Key Audit Matters (KAMS) Disclosure and Stock Reaction: Cross-Sectional Study of Thailand, Malaysia, and Singapore. ***J. Fin. Bank. Review.*** 5 (3),70–77.

Segal, M.(2019). Key audit matters: Insight from audit experts. ***Meditary Ac-countancy Research***. 27 *(3)*,472-494.

Smith, K. (2023). Tell Me More: A Content Analysis of Expanded Auditor Reporting in the United Kingdom. ***Accounting, Organizations and Society***.3(2),1-30.

Spaargaren, E., Alexandros, S., Georgakopoulos , G., and Chris, G.(2022).The Influence of Critical Audit Matters in the US on the Informativeness of Investors. ***Scientific Annals of Economics and Business***. 69 (2),217-251.

Tracy, K., Simeng, W., and Wu, L. (2021). Corporate Social Activities and Stock Price Crash Risk in the Banking Industry: International Evidence. ***Journal of International Financial Markets, Institutions and Money***.74(2) ,1-32.

Velte, P., and Issa, J. (2019). The impact of key audit matter (KAM) disclosure in audit reports on stakeholders' reactions: A literature review. ***Problems and Perspectives in Management***. *17*(3), 323-341.

Venturini, L., Márcia, B., Vanessa, N., and Edilson, P.(2022). Informational content of key audit matters and financial analysts' forecasts. ***Revista Contabilidade and Finança***s. 33(89),281-301.

Verbeek, M. (2017). **A GUIDE TO MODERN ECONOMETRICS**. 5th Edition. John Wiley and Sons.

Wanis, E.(2021). The Impact of Audit Quality on The Relationship between Ownership Structure and Stock Price Crash Risk in Egypt. ***Academy of Accounting and Financial Studies Journal***. 25(6):1-15.

Yoga, B., and Agung, D.(2021).The impact of Key Audit Matters disclosures on communicative value of the auditor's report: A systematic literature review. ***Jurnal Akuntansi dan Keuangan Indonesia***. 18(1),15-32.

Zhai, H., Meiting , L., Yaowen , S., and Ying , Z.(2021).Key Audit Matters and Stock Price Synchronicity: Evidence from a Quasi-natural Experiment in China. ***International Review of Financial Analysis***.75,1-44.

Zhi, X., and Kang, Z. (2021). Critical audit matters and stock price crash risk", ***Frontiers of Business Research in China***.15(6),1-25.